

تف الحان مع مد هب اي
حنيفة العمان
للشيخ الزمام اي سيد الواسع
الحنفي

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات
الرقم: ٥٩٩٢ في ١٧٤٢
العنوان: (التبصير في الحجة، يقول من)
المؤلف: المصنفون، بالفاسم به
تاريخ النسخ: النسخة المخطوطة
اسم الناشر: ---
عدد الأوراق: ٢٩ - ١٥ - ١٥
ملاحظات: ---

٢١٧٢٤ (النتف الحسان، نقل منه) للفرنوى، القاسم بن الحسين
ن . غ - ٨٠١ هـ كتب في القرن الثالث عشر الهجرى تقديرًا .

٢٩ ق ٢٣ س ٥ ر ١٩ × ١٥ سم

نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد .

٥٩٩٢

معجم المؤلفين ٨ : ٩٨ بلدية الاسكندرية / الفقه

الحنفي : ٥٤ ، ٦٩

١- المذهب الحنفي، فقه المذاهب الاسلامية

أ- المؤلف ب - تاريخ النسخ ج - فتاوى الفرنوى .
١٧٢٤ / ١٢١٥

١٢١٥ / ٥ / ١٩

من بدله عليه لعنة الله خزيه وسخطه

وقف

بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما نقله كتاب التتبع الحسن على مذهب
 أبي حنيفة النعمان تأليف العلامة أبي الحسين الرضا بن أبي الحسن محمد بن
كتاب الفرائض أعلم أن الورثة على ثلاثة أوجه **أحدها** جهة القرابة
 والنسب **والثاني** جهة المولاة **والثالث** جهة النكاح **فأما** القرابة فهي ثلاثة
 أوجه **أحدها** نزل وذك **والثاني** نزل وذكهم **والثالث** نزل وذكهم
وأما المولاة فهي ثلاثة أوجه **أحدها** مولى النعمان وهو مولى الفوق
والثاني مولى تحت **والثالث** مولى المولاة **فأما النكاح** فعلى جهتين
 ميراث الرجل من المرأة **والثاني** ميراث المرأة من الرجل **والثالث** لا يخرج
 من ثمانية أصناف **الفرائض** ثم **العصبات** ثم **مولى النعمان** في قول أبي حنيفة
 وأصحابه وأبي عبد الله وهو قول علي بن زيد رضي الله عنهما **والأول**
 في قول عبد الله بن مسعود وعبد الله بن المبارك ثم ذوى الأرحام ثم مولى
 المولاة ثم المقرب ثم الموصى له ثم بيت مال المسلمين **فأما** أصحاب الفرائض
أشاعرها أربعة من الرجال **وثمانيتها** النساء **فأما** النساء المنتدات
 ونصيبها النصف وذلك إذا كانت واحدة وإذا كانت اثنتين **فلهما**
 الثلثان لا يزدون على الثلثين وإن كثرت ثم انتدات ابنتي ونصيبها النصف
 المصلي سواء وذلك إذا لم تكن ابنة المصلي في الأجداد **فإن** كانتا اثنتين
 فلهما الثلثان لا يزدون على الثلثين وإن كثرت فإذا كانت ابنة أو ابنتان
 فلا بنت النصف ولا بنت الابن السادس **فكلما** الثلثين لا يزدون بنت الابن مع
المصلي على السادس وإن كثرت وإن كانت ابنتي المصلي فلا يرف بنت الابن
 معها شيئا وإن كان معهن ابن شاركهم حاداه بنت الابن ومن علوه
 عن يرف فيما بقي منهم للذكر مثل حظ الأنثيين **وإذا** كانت ابنتي
 أسفل من بعض فالأصلها وياتي منهن يقين مقام المصلي والملاقى يلحق
 مقام بنت الابن يورث ما يورث ويحجب ما يحجب وذلك إذا كان لم يكن انتدات



وقف

الصلح من الاحياء **ثم الالف** من الاب والام ونصيبها النصف وذلك اذا
 كانت واحدة فاذا كانت اثنتين فلها الثلثان لا يزدن على الثلثين وان كثرت
ثم الالف من الاب ونصيبها النصيب الاخت من الاب والام سواء وذلك
 اذا كانت واحدة فاذا كانت اثنتين فلها الثلثان لا يزدن على الثلثين
 وان كثرت وذلك اذا لم تكن الاخت من الاب والام في الاحياء وان كانت
 اختا لابي وام واختا لابي فلاخت من الاب والام النصف وللأخت
 من الاب السدس تحلل الثلثين لا يزداد الاخوات من الاب مع الاخت
 والام على السدس وان كثرت وان كانت اختا لابي وام فلا يورثن الا
 من الاب مهن شيئا فان كانت فيهن اخ يسار كنهن في الباقي بينهم على النصف
 المذكور مثل خط الانثيين والاخوات من الاب يقسم الاخوات من الام والاب
 يورثن ما يورثن ويحجب ما يحجب وذلك اذا لم تكن الاخت من الاب والام
ثم الام ونصيبها الثلث وذلك اذا لم يكن للميت ولد ولا بنت ولولا الاخوات
 ولا اختان ولا اخ واخت من ابي وبه كان فان كان احد من هؤلاء فلها السدس
 ولا يزداد على الثلث ولا ينقص من السدس **ثم المرأة** فنصيبها الربع وذلك اذا لم
 للميت ولد ولا بنت ولولا كان احد من هؤلاء فلها الثلث لا يزداد على الربع
 ولا ينقص من الثلث والمرأة والمراة والمراة والاربعة سواء في الميراث
 ربعة كانت او غنا **ثم الالف** من الاب ونصيبها السدس وذلك اذا كانت
 واحدة وان كانت اثنتين فلها الثلث لا يزدن على الثلث وان كثرت والاخوة
 والاخوات من الام شركاوي في الثلث لا يفضل الذكور منهم على الانثى ويحجبهم
 بعضهم الاربعة والوالد والوالدة الاب وان سفلوا والاب والجد اب اب وان
واما الاخوة والاخوات من الاب والام انهم الاب فان لا يحجبهم بعضهم
 الا الابن وابن الابن وان سفلوا والاب **واما الجد** فعلى الاختلاف
 ثم الجدة ونصيبها السدس والجدة والجدة وثلاث جدات مستوكة

في الميراث

في السدس لا يزداد الجدات على السدس وان كثرت والجدات ستة
 جد تارك وجد تارك وجد تارك وكلهن وارثات الا واحدة وهي
 ام ابي الام ابي الام لا يحجب الا الام ولا تورث الجدة وابنتها حية في قوم
 جميعا ولا تورث الجدة وابنتها حي الا في قول ابن مسعود فانما يورثها
 وان كان ابنها في الاحياء **واما الرجال** فالاب والام ونصيبها السدس وذلك
 اذا كان للميت ولد ذكر او ذكر وانثى او لا ولد ذكر او ذكر وانثى فان لم يكن احد
 من هؤلاء في الاحياء فهو حصته الا انه لا ينقص من السدس **ثم الجد** اب الاب
 ونصيبه كنصيب الاب سواء وذلك اذا لم يكن الاب في الاحياء **ثم الزوج**
 ونصيبه النصف وذلك اذا لم يكن للميتة ولد ولا لابنتها ولولا ذلك كان
 احد من هؤلاء فلها الربع لا يزداد على النصف ولا ينقص من الربع **ثم الام**
 من الام ونصيبها السدس وذلك اذا كان واحدا فان كانت اثنتين فلها
 الثلث لا يزداد ان على الثلث وان كثرت والجد بمنزلة الاب ولا يورث الا
 والاخوات معه في قول عبد الله بن عباس وابي بكر رضي الله عنهما
 وعائشة ام المؤمنين وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عتبة بن مسعود
 والحسن البصري والي حنفية والي عبد الله بن مسعود رضي الله عنهم اجمعين
وكان زيد بن ثابت يقاسم الجد مع الاخوة والاخوات كأحد الذكور ما لم
 ينقص نصيب الجد على الثلث فاذا انقص نصيب الجد على الثلث اعطى
 الجد ثلث المال كاملا وما بقي فلاخوة والاخوات وكان على بن ابي طالب
 كرم الله وجهه يقاسم الجد مع الاخوة والاخوات كأحد الذكور ما لم ينقص الجد
 من السدس فاذا انقص الجد من السدس اعطى الجد سدس المال كاملا وما
 فلاخوة والاخوات وكان عبد الله بن مسعود في الاخوة والاخوات
 اذا كانوا من ابي واحد مع زيد بن ثابت واذا كانوا من جهين فعلى
 ابن ابي طالب رضي الله عنه **واما المعصبات** فم اربعة وعشرون

صنفنا **فالهم** الابن ثم ابن الابن وان سفلوا واذا اختلط البنات والبنين
صرت عصبة ثم الاب ثم الجد اب الاب وان علا ثم الاخ لاب وام ثم الاخ
لاب فاذا اختلط الاخوة بالاخوات صرت عصبة والاخوات مع البنات
عصبة الا في قول ابن عباس فانه لا يجعلهن مع البنات عصبة ثم الاخ
لاب فمادام احد من بني الاخوة في الاحياء وان بعد فهو اولي بالميراث
من العم ثم الاب وام ثم العم الاب ثم ابن العم اب فمادام
احد من بني العم في الاحياء وان بعد فهو اولي بالميراث من عم الاب ثم عم الاب
ثم عم الاب لاب وام ثم عم الاب لاب ثم ابن عم الاب وام ثم ابن العم
الاب لاب فمادام احد من بني عمي في الاب في الاحياء وان بعد فهو اولي
بالميراث من عم الجد ثم عم الجد لاب وام ثم عم الجد اب ثم ابن عم الجد اب
ثم ابن عم الجد اب فمادام احد من بني عمي في الجد في الاحياء وان بعد فهو اولي
بالمال من وراءه ثم مولى النعم وهو بعد العصبية في قول من يراه عصبة
وكان ابن مسعود لا يراه عصبة **واما ذوى الارحام** فهم اثنا عشر
صنفنا اولاد البنات واولاد الاخوات وبنات الاخوة وبنو الاخوة لام
والعمات والاعمام لام وبنات الاعمام اب وام وبنو الاعمام لام والاقوال
والخالات وعمات الاب واعمام الاب لام وبنات اعمام الاب لام وبنو
اعمام الاب لام واخوال الاب وخالات واعمام الام وعماتها واخوال
الام وخالاتها واولاد جميع من ذكرنا والجد اب الام وان علا فاولاد البنات
هم اولاد الميت وهم اولي بالمال من اولاد الاخوات واولاد الاخوة لام لانهم
اولاد اب الميت فاولاد الميت وان بعدوا اولي بالمال من اولاد الاب وان
قربوا واولاد الاب اولي بالمال من العمام والاعمام لام وبنات الاعمام ومن
لام والاقوال والخالات لانهم اولاد الجد فاولاد الاب وان بعدوا
اولي بالمال من اولاد الجد وان قربوا ثم لهم اولي بالميراث من عمات الاب

واعمام

واعمام الاب لام وبنات اعمام الاب واخوال الاب وخالاتهم وسائر الناس
من بعدهم من ذوى الارحام لانهم اولاد اب الجد واولاد الجد وان بعدوا
اولي بالمال من اولاد اب الجد وان قربوا **واما الجدات** الاب من
اولي بالمال عند اب حنيفة من اولاد البنات في رواية محمد بن الحسن
وفي رواية ابى يوسف ومنه للحسن بن زياد وعامة اصحابنا حتى
رصداه اولاد البنات اولي بالميراث عنده من الجد اب الام وهو قولهم
واجمعوا جميعا ان الجد اب الام اولي عنده من اولاد الاخوة والاخوات
وبنات الاخوة اجمعوا جميعا بعد علي بن الجد اب الام اولي من العمام
والاعمام لام وبنات الاعمام والاقوال والخالات وسائر من بعدهم من
ذوى الارحام واجمع اصحاب ابى حنيفة رصده على ان اولاد البنات
واولاد الاخوات والاخوة اولي بالمال من الجد اب الام وكان عمر الحسن
يقسم في ذوى الارحام باختلاف الاجراد والابا والامهات فكل من
كلهم فيما دل من اختلف وكان ابو يوسف يقسم بالابوات ابنا وكان
سفيان وابو نعيم وابو عبيد يقسمون بالاجداد ويدلون بقربائهم **واما**
الولا فعلى ثلاثة اوجه **احدها** مولا الصاغة فاذا مات الرجل وترك ابنة
عنا فمولا ابنة المصنف والنصف الاخر لمولى الصاغة وهو اولي بالمال من ذوى
في قول علي وزيد ابن ثابت وابى حنيفة واصحابه وابى عبد الله رضي الله عنهم
في قول ابن مسعود وعبد الله بن المبارك وذوى الارحام اولي بالميراث عند
ابن مسعود **والثاني** مولى الاسفل وهو المصنف فانه يورث في قول ابى عبد
والحسن بن زياد وعمات البقي وهو انه اذا مات مولى الاعلاء ولا يرث
فالمال له وهو اولي من بيت المال ولو ترك المولى الاسفل فان مال المولى
وليست لهذا المولى المصنف شيء وانما هو يورث اذا لم يكن له وارث وقد
ذكره عمر النبي صلى الله عليه وسلم وما قول ابى حنيفة واصحابه فانه لا يرث

وقف لله تعالى

وقف

والمال مولا المولا وهو ان كان كافرا اسم وواله جلا من المولى فيقول عاهدت
وعاهدت على ان جئت جنايته فعليك ارشها وان مت فلك غير ان اذا
مات ولم يتوك وارثا فالله الذي والاه في قول ابى حنيفة جهادها واحبابه
وابى عبد الله ولان يقول ولاه منه ما لم يؤدى عندها ارشها فان ادعى عنده
ارشها فليس له ان يقول عنده ولاه وفي قول مالك والشافعي وابى ليلي
انه لا يرث شيئا **واما المقر ببلد** فان اقر الرجل على وجهين **احدها**
اذا كان له وارث معروف فاقر في حقه او في ماله بائن او بنت فصدقة
المقر ببلد والمقر ببلد معروف فان الاقر جاز في يده المقر ببلد مع
ورثته وكذلك لو اقر امرأة فصدقة ولم ولد وابوان وغيرهم من الورثة
فانما ترث معهم وكذلك لو اقر باب او عول عتاقة فذلك سول ولا يجوز
اقرت بغير هؤلاء الاربع **واما المرأة** فذلك ايضا اقرها جاز
في الاب والزوج وعول العتاقة وان كان لها ورثة معروف فان
هو لا يرثون معهم **واما الام** فاقرها لا يجوز **والثاني** اذا لم
يكن للرجل وارث معروف فاقر بولد ولين او بجد او بجدته او بخت
او بختها او بعتها او بغيرهم ولا يكون له وارث معروف ذو سهم ولا
ولا عول عتاقة ولا عول مولاة فان ماله من اقربهم عن ذكرنا على
درجاتهم **واما الرضى له** فلو ان جلا لا يكون له وارث بغير
فادى ببلد الرجل فانه جاز فيكون المال للرصى له جميعا في قول
ابى حنيفة واصحابه وابى عبد الله وشريك وفي قول مالك والشافعي
والاقرابي ليس له ان يرضى بالثمن الثلث والباقي لبيت المال
واما بيت المال فان حكمه على وجهين **احدها** رجل مات ولم يتوك
وارثا فذوى سهم ولا عصب ولا عول عتاقة من العلوق والسفل
ولا مولاة ولا عصب ولا عول فان ماله يكون لبيت المال وبيت المال

وقف

للفقراء

وقف لله تعالى

وقف

للفقراء فيكون الباقي للفقراء **والثاني** اذا اراد المال على سهام الورثة فليت
المال على الاختلاف **واعلم** ان اصول سهام الفرائض كلها على قياس
مستقيمتها الثلثان وفيها النصف وفيها الثلث وفيها الربع وفيها
السدس وفيها الثمن **فالثلثان** منها اربعة اسهم **والنصف** منها ثلثة
اسهم **والثلث** منها سهمان **والربع** منها سهم ونصف **والسدس**
منها سهم واحد **والثمن** منها ثمانية ارباع سهم **فصل** معرفة اصول
سهام الفرائض كلها **واصحابها** اربعة وعشرون صنفا **فاحد**
الثلثون اربعة اصناف الابنتان وابنتا الاب والاختان لآب وام
والاختان لآب **واصحاب** النصف خمسة اصناف الابنة وابنتا الاب
والاخت لآب وام والاخت لآب وام والاخت لآب وام والاخت لآب وام
الثلث اربعة اصناف الام اذا لم يكن معها من يجزها والاخوات لآب والاخت
لآب والاخت لآب وام **واصحاب** الربع ستان الزوج اذا كان مصدرا محبة
والمرأة اذا لم يكن معها من يجزها **واصحاب** السدس ثمانية اصناف الآب
اذا كان مصدرا محبة والجداب الآب اذا كان مصدرا محبة والام اذا
كان معها من يجزها والجدرة في كل حال وابنتا الاب مع ابنتا الصديق والاخت
من الآب مع الاخت من الآب والام والاخت للام **واصحاب** النصف
واحد وهو الزوجه ان كان معها من يجزها **واما المحب** فان القرابات
على خمسة اصناف **سهم** من محبة ويرث بالاعتاق **ونهم** لا يرثون والمحبة
ونهم من يرث ولا يحجب بالاعتاق **ونهم** من محبة ولا يرثون بالاعتاق **ونهم**
من لا يرثون ولا يحجب بالاعتاق **واما الدين** لا يرثون ولا يحجبون كالارحام
مع اصحاب الفرائض والعصبه **واما الدين** يرثون ولا يحجبون كالزوج
والزوجه **واما الدين** يحجبون ولا يرثون كالافوة والاخوة يحجبون الام
من الثلث ولا يرثون **واما الخلف** فيه قتل الكافر والعبد والقاتل لا يرثون

وقف

بالاتفاق ولا يجوز في قول علي بن زيد بن ثابت رضي الله عنهما وفي قول عمر بن الخطاب
 ابن مسعود يجوز في الحجاب في الفرائض على من عين عن الكل وعن النصف
أما الكل فعلى أحد عشر وجه الكفر والرق والقتل بحسب الميراث
 كله والأقرب من العصبة يحجب الأب بعد أبدا **وأصحاب الفرق** إذا
 استفرقت الأقرب انصبا وهم سهام الفرائض يجوز العصبة عن الكل
وسنة في أصحاب الفرائض يجوز ستة الأم تحجب الجد في أي وجه كان
 والأب يحجب الأخوة والأخوات في وجه كانا وكذلك الأب اب الجد في
 قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه وكذلك الأخوين وكذلك الابن وابن
 الابن وإن سفلوا **والأبنتان** فصاعدا يحبان بنت الابن والأختان
 من الأب والأم فصاعدا يحبان الأخوات من الأب والولد وولد الابن
 وإن سفلوا والأب والجد اب الأب وإن على ويجوز الأخوة والأخوة
 من الأم **وأما البعض** ففي سبعة من أصحاب الفرائض **وجه** واحد
 من العصبة **فالأب** والجد اب الأب تحبها الولد وولد الابن من النصف
 إلى الربع وهم يجوزون المرأة من الربع إلى الثمن والأخوة والأخوات إذا كانا
 اثنتين فصاعدا في أي وجه كانا يجوزون الأم من الثلث إلى السدس الآية قول
 ابن عباس فأن لا يجها بدون الثلثة من الأخوة والأخوات والأختان
 الابن من النصف إلى السدس والأخت من الأب والأم تحجب الأخت من النصف
 إلى السدس **والقول** يحجب أصحاب الفرائض إذا لم يستفرقوا انصبا وهم سهام
 الفرائض حجوا العصبة عن البعض **واعلم** أن أصول الفرائض كلها على سبعة
 أوجه على سهمين وثلاثة وأربعة ستة وثمانية وأثنى عشر وأربعة وعشرين
فكل مسئلة فيها نصف مفرد أو نصفان مفرد فاصلها سهمين وكل مسئلة
 فيها ثلث مفرد أو ثلثان مفرد أو ثلث أو ثلثان فاصلها ثلثة وكل مسئلة
 فيها الربع فاصلها ثمانية عشر الأثلاث سائر ربع أو ربع وثلث ما بقى فأنها

الذكر أو الذكر مع الأنثى
 عم الجميع إلى السدس والزوج
 يحبها الولد وولد الابن

من أربعة

من أربعة وكل مسئلة فيها ثلث فاصلها أربعة وعشرين إلا ما لثلاث مفرد
 أو ثمن ونصف مفرد فاصلها ثمانية وكل مسئلة ليس فيها ربع ولا ثمن
 فاصلها ستة سوى المفردات وهي ما كان أصلها سهمين وثلاثة
واعلم أن قسمة الفرائض لا يخرج من ثلثة أوجه **أما** أن يفضل السهام
 على الفرائض فتكون رد أعلم إذا لم يكن عصبة في قول علي بن كرم الله وجهه
 على قدر سهامهم وفي قول عبد الله بن عباس بن زيد بن ثابت رضي الله
 عنهم فضل السهام على أصحاب الفرائض يرد إلى بيت المال لأنهما
 لا يرثان المود على أصحاب الفرائض ولا الذوى إلا حرام شيئا **وأما**
 أن ينقص عن أصحاب الفرائض فيقول **وأما** أن يتاوى الانتفا
 سهام الفرائض فلا مرة هناك فهو قول **وأما القول** أن يقع
 في ثلاث أصول من الفرائض في ستة وأثنى عشر وأربعة وعشرين
أما ما يقول في ستة فأنه يقول بسهم وسهمين وثلاثة وأربعة
 ولا يجاوز **وأما ما يقول** في اثني عشر فأنه يقول بسهم ولا يقول
 بسهمين ويقول بثلاثة ولا يقول بأربعة ويقول بخمس ولا يجاوز
وأما ما يقول من أربعة وعشرين فأنه يقول بثلاثة ولا يقول بأكثر
 منها ولا يباقل **فأما ما كان** أصلا في ستة ويقول بسهم فهو كل حل
 مات وترك أختين لأب وأم وأخوين أو أختين أو أخا وأختا
 لأم وأختين أو أختين للأب والأم أربعة سهم وللأخوين والأختين
 أو أخ وأخت لأم سهمان وللأم وللأخت سهم واحد وهذه حالت سهم
 واحد **وأما ما يقول** بسهمين فهو كأم أو أخت مات وترك أختا لأب
 وأم وأختا لأب وزوجا أو ما قلنا أختين من الأب والأم ثلاثة سهم
 وللأخت من الأب سهم وللزوج ثلاثة سهم وللأم سهمين وهذه حالت
 بسهمين **وأما ما يقول** بثلاثة سهم فهو كأم أو أخت مات وترك أختا

وام واخوين واخين او اخا واخالا ام **واما** وزوجا ملاءخت من الاب والام
 ثلاثة اسمهم وللأخوين والأختين والأخ والأخت لأم سهران وللأم سهم وللزوج
 ثلاثة اسمهم تلك تسعة اسمهم وعالت ثلاثة **واما ما يقول** بأربعة اسمهم فهو
 كامرأة ماتت وتركته اختا لأم وام واخالا لأم واخوين واخوين
 او اخين او اخا واخالا ام وزوجا وام واخالا لأم فملاءخت من الاب والام ثلاثة
 اسمهم وللاخت من الاب سهم وللأخين او للاختين اربع واخت لأم سهران وللزوج
 ثلاثة اسمهم وللأم وللزوج سهم فعالت بأربعة **واما ما كان** أصله في اثني عشر
 ويعول بهم كامرأة ماتت وتركته ابنة ابنة ابن وزوجا وام واخالا لأم او ابنة
 او جدة فللا بنت ست اسمهم ولا بنت سهران وللزوج ثلاثة اسمهم وللأم وللزوج
 او الاب او الجدة سهران فتلك ثلاثة عشر سهران وعالت بهم **واما ما يقول**
 بثلاثة اسمهم كرجل مات وتركته اختين لأم وام او اخا او اخالا لأم
 وامرأة فملاءخت لأم وام ثمانية اسمهم وللأخ او للأخت لأم سهران
 وللأم او للجد سهران وللأم ثلاثة اسمهم فتلك خمسة عشر سهران وعالت بثلاثة
واما ما يقول بخمسة اسمهم فهو زوج مات وتركته اختين لأم وام واخوين
 واخين او اخا واخالا لأم وامرأة فملاءخت لأم وام ثمانية اسمهم
 وللأختين او للأخين اربع لأم اربع اسمهم وللأم او للجد سهران
 وللأم ثلاثة اسمهم فتلك سبعة عشر سهران وعالت بخمسة اسمهم **واما ما كان**
 أصله بأربعة وعشرين سهران ويقول بثلاثة اسمهم ولا يقول بأقل ولا بأكثر
 فهو كرجل مات وتركته بنتين وابوين او جدة او جدة ابنة او ابنة او ابنة
 وامرأة فللا بنتين ستين سهران وللأبوين او للجد وللجد أو لأم وللجد
 أو لأم وللجد ثمانية اسمهم وللأم ثلاثة اسمهم فتلك سبعة وعشرون سهران
 وعالت بثلاثة اسمهم **واعلم** ان الولد على وجهين ولد الحرة وولد الام
فاما ولد الحرة فله سبعة احوال **احدها** اذا كان لها زوج

فالولد

فالولد للفراش واذا كان الزوج عن يمين الحمل منه **والثاني** ولد
 الملاءمة وهو ثابت بالنسب وليس لأم ولا تورث من ماله **الثاني**
 ولد المطلق طلاقا رجعا فان لم يلحقه مالم تقر بانقضاء الصدة وان
 طالت كبر فان جاءت به سنتين او اقل انقضت عدتها وان
 وان جاءت به اكثر من سنتين لحقه الولد وكانت رجعة **والرجع**
 المطلق طلاقا بائنا او ثلثا فان الولد يلحقه الى سنتين مالم تقر بانقضاء
 العدة وان جاءت به اكثر من سنتين لم يلحقه **والخامس** ولد المرأة
 المفقود فان الولد لزوجها الاول في قول ابي حنيفة وفي قول
 محمد والوكيل لزوجها الثاني **والسادس** الملقط وهو غير ثابت بالنسب
 من احد **والسابع** ولد المرأة اذا لم يكن لها زوج فهو ولد الزنا من
 امه ويرثها وليس لأم ولا قرابة قبل الاب **قال** ولو ولد له امه
 مسبقا احوال **احدها** ولد الذي ولدته من قبل ان يتزوج اسم
 اهل الدار وجا الولد مسلما فهو كسائر الاحرار **والثاني** اذا اسبغت
 ومعهما ولدها معروف ولا دفعها اباه وكانت حبل فولدت بقدر النسب
 فهو مملوك وحكمه حكم المملوك **والثالث** اذا اسبغت ومعهما ولدها
 مجهول وتجهده ولا يعرف ذكرا ولا بدعواها فان لم يثبت نسبها
 ولا يكون ولدها بدعواها وهو عبد **والرابع** اذا كانت تشرابها
 مولاهما فولد لها الذي تملك بعد التشرع مملوك الا ان يدعي المولى
 في قول ابي حنيفة وصحابه **واما** في قول ابي عبد الله فهو ثابت
 بالنسب من السيد وامه ولولده الا ان ينفذ المولى ولا يسهل النفي
 فيما بينه وبين امه اذا كان للحمل منه محكما **والخامس** اذا كان
 لا يتشرابها مولاهما فولد لها مملوك غير ثابت بالنسب من احد في قولهم
جميعا **والسادس** اذا كانت ذات زوج فولد لها الزوجها

اذا تزوجت زوجها
 غيره وولد لها ثم
 ظهر المفقود

وهو ملك لسيدها ما كان زوجها ان عبدا **والسابع** اذا كان
لها زوج وادعاه مولى الام فانه ولد الزوج ولا يثبت نسب من المولى
الا ان يعتق عليه **قال** ولو دام الولد ثلثة احوال **احدها**
وكدها الذي ولدته في دار الاسلام فزوج او فوج قبل ان يصير ام
ولده هو ملك حكمه حكم سائر المالك **والثاني** الولد الذي صار بدام
وهو كسائر الامرات يثبت النسب في ابه **الثالث** ولدها الذي ولدته بعد
ما صارت ام ولد من نكاح او فوج فان حكم هذا الولد حكم امير يعتق
اذا اعتقت احد من جميع المال ولا يسعى هو ولا احد من شيء من جوارحه
ام لم يخرجوا حكمه حكم المالك في احواله مادام للمولى حيا **قال** ولو ولد المدة
حالات **احدها** الذي ولدته بعد التدبير من زوج او فوج في حكم
يقتضي بغيرها من تلك المال ان خرجوا من الثلث وان لم يخرجوا من الثلث
سواء في عام الثلثين **والثاني** الذي ولدته قبل التدبير فهو ملك
حكم المالك **قال** ولو كانت ثلثة احوال **احدها** الذي ولدته قبل الكتاب
فهو ملك حكمه حكم سائر المالك **والثاني** ما ولد في الكتاب من زوج او فوج
فحكمه حكم امير ادت عتق وعتق ولدها وان عجزت ورجت في الرق
رق ولدها معها **الثالث** ان تشتري بولدها المملوك معها فامر موقوف
ان ادت عتق وعتق ولدها معها وان عجزت رقت ورق ولدها
معا ويكون ملكا لسيدها **واما ميراث المفقود** فان على كرم الله
كان يقول ان المفقود حي لا يصح خبر موته ولا يحل لامراته ان تنكح
زوجا غيره ولا يقسم ماله بين ورثته حتى يموت اقرانه ان يبلغ السنين
مالا يصح مثل احد في زمانه ويراخذ ابو خيفة واصحابه وقدر
بعضهم ما يدرسه في قول عمر رضي الله عنه اذا بلغ اربع سنين كان لامرته
ان تنكح زوجا غيره بعد ان تعتد اربعة اشهر وعشرة او يقسم ماله بين

ورثته فان صح خبر حياته بعد ذلك بطل النكاح ورجت اليها امرته وكانت لها
الصدوق كالمدة الزوج الثاني اذا كان دخل بها وان لم يدخل بها فليس لها شيء
وابطل القسمة في اليد ماله واخذ ابو عبد الله في النكاح بقول عمر رضي الله عنه
وفي الميراث يقول ان خيفة صالحة واصحابه وان كانت امرته ولدت من الزوج
الثاني فان الولد للمولود الاول في قول ابو خيفة صالحة وفي قول اصحابه الولد للزوج
الثاني ولو ان الولد اتلفوا ماله او بعضه فانهم يفرعون **واما ميراث الولاة**
فقد ورد فيه الجورج بن النضر صلى الله عليه وسلم انه قال ان الولاة لحد كحد النسب لا يتابع
ولا يوجب ولا تورث على سبيل سائر الموارث وقال الولاة للغير وتفسير للبهوان
الى اقرب عصبة المقتول المذكور يوم يموت المقتول فيرد دون غيره وليس للنساء
في الولاية شيء الا ما اعتقت او اعتق من عتقت او كانت في كاتبة او دون
او دبر في دبر او جوف ولا مقتنات او عتق مقتنات **واما ميراث الخلق**
والغرة والمحدثي والمحدثي في الربا وفي العقال وفي الغرة وغير ذلك لا يدري
من مات او لا فان مال كل واحد منهم لورثته الاحياء ولا يرث الالوات بعضهم
في قول زيد بن ثابت اخذ ابو خيفة صالحة واصحابه وابو عبد الله ومالك والشافعي
والاذنعي والبخاري في قول علي رضي الله عنه يرث الالوات بعضهم
ولا يرث موارث الميت شيئا ويراخذ ابن ابي ليلى والحنابلة والشافعي
وتفسير ذقيا حزين لا يرث غرقا بعد ترك كل منها ابنا وماله فان مال كل واحد
منها لا ينفذ في قول علي رضي الله عنه ونفر فان ترك كل واحد منها ابنة كانت لها
النصف وما بقي فللعصبة في قول زيد وفي قول علي لابنة النصف وما
فلان ان كان اب وام او اب فان ترك كل واحد منها اما كان لكل واحد
منها الثلث وما بقي فللعصبة في قول زيد وفي قول علي رضي الله عنه لا يرث
الثلث وما بقي فلان وعلى هذا قياس ذق **واما ميراث المختل** فان
الناس في الميراث صنفان يتفق بانهم كل امرأة وتشكوك فيه

فالمستثنى صنفان احدها رجال فلهم ميراث الرجال **والثاني نساء**
 ولهم ميراث النساء والمشكوك فيهم صنفان **احدها ما يكون للمرأة**
 الرجال ولا للمرأة النساء **والثاني ما لا يثبتها جميعا والذي لا يكون له الا**
 مدرك وغير مدرك **فالمدرك** يورث بالعلامات ان كان له علامة الرجال
 المحمد فيورث ميراث الرجال فان كان له علامة النساء المديين فيورثها
 ميراث النساء في قولهم جميعا **واما غير المدرك** فقد اختلفوا فيه **قال ابو حنيفة**
 هذا هو امرأته وميراثها ميراث النساء **وقال ابو عبد الله** ميراثها ميراث
 الختنى **واما الدرك** **الاشين جميعا** صنفان وهم الختنى مدرك وغير
 مدرك **فالمدرك** يورث بالعلامات ويحكم بها ان كانت له علامة الرجال
 المحمد والشهرة الى النساء والاختلاف كما يحتمل الرجال فصول ولهم ميراث
 الرجال في قولهم جميعا وان كان علامة النساء المديين او الشهرة الا الرجال
 والاختلاف كما يحتمل النساء فهي امرأة وميراثها ميراث النساء في قولهم جميعا
واما غير المدرك فحكمه من حيث يقول ان بال من ميراث الرجال فهو ميراثها
 ميراثهم وان بال من ميراث النساء فهي امرأة وميراثها ميراثهن في قولهم جميعا
 وان منها جميعا فهي امرأة عند ابو حنيفة وهذا ميراثها ميراث النساء
 وقال ابو عبد الله حكمه من حيث يثبت وهو قول على كرم الله وجهه والسبعي
 وان فرجاما فمن ايها كان اكثر فان حراسا فهي امرأة في قول علي وميراثها
 ولها ميراث النساء وفي قول ابو عبد الله وهو قول السبعي وهو المشكوك فيه
 نصف ميراث الذكور ونصف ميراث الاثني **والسبيل** الى معرفة ذلك من ثلثة
 اوجه **احدها ان يعطيه ما استحق ميراثه** له وذلك ميراث لو كان اثني
 وينظر الى ما كان شكت فيه وهو فضل ما يثبت ميراث الذكور وميراث الاثني
 يعطيه نصف ذلك **والوجه الثاني** ينظر الى نصيبه لو كان ذكرا فيعطي
 ذلك والى نصيبه لو كان اثني فيعطيه نصف ذلك ايضا **والوجه الثالث**

ان يجمع

ان يجمع النصيبين نصيبه لو كان ذكرا ونصيبه لو كان اثني فليجمع
 طرح نصيبه ونصيبه النصيب الباقي **كتاب الخطر والاباحه اعلم**
 ان القضاء لا يخدم القضاء والراي لا يخدم الراي والقضاء لا يخدم
 الراي والراي لا يخدم القضاء **فاما القضاء** الذي لا يخدم القضاء
 ان يكون فيما فيه خلاف الفقهاء لا القضاء من القاضي عليه ثلاث اوجه
احدها ان يكون فيما لا خلاف فيه انما هو حق فقضى به قاضي في قضاء المسلمين
 فليس لاحد من القضاة ان ينقض قضاءه الى يوم القيمة **والثاني** ان يكون
 فيما لا خلاف فيه انما هو باطل غير حق فقضى به قاض من قضاة المسلمين فان
 ذلك لا يصح ولم يجره من القضاة ان يردده **والثالث** ان يكون فيما
 فيه خلاف انما هو باطل بين الفقهاء فقضى به قاض من قضاة المسلمين
 على قول من اقول العلماء وامضاه فانه جائز صحيح وليس لاحد من القضاة
 ان ينقض قضاءه بعد اليوم القيمة وان كان راى القاضي بعد خلاف
 رايه في تلك المسئلة **واما اذا كان هذا القضاء حكم حاكم وهو عالم**
 من علماء المسلمين لم يولد القضاء احده من الامراء فقضا برايه بين المسلمين
 او الذميين ثم رفع ذلك الى قاض من قضاة المسلمين فان لهذا القاض
 ان يرد قضاءه ويقضى فيها برايه **واما الراي الذي لا يخدم راى**
 هو ان يكون رجل فقيه قال لامرأتين طالق البتة وهو مخبر
 انها ثلاث تطليقات فامضى برايه فيما بينه وبينها وعزم على ان
 قد صرت عليه وانها لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ثم راع بعد ذلك
 ان قول عمر رضي الله عنه فيها انه صواب بانها تطليقة يملك بها الزوج
 ويريد ان يفسخ غريمته تلك ويفسد ما مضاه من رايه الاول ويرجع
 الى هذا القول ويستحل امرأته بتطليقه جحده فانه ليس له ذلك
 وكانت امرأته حراما عليه حتى تنكح زوجا غيره وصار ما مضاه باطلا

وكذلك لو كان رأيي على انها تطليقة بملك الرجعة فامضاها على ذلك غرم
على انها واحدة رجعية واستحل امراته ثم راي بعد ذلك انها تكون ثلثا وان
امرته حرمت عليه ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره فان امراته لا تحرم عليه
وتكون على حالها خلا لالاف الراي لا يهدم الراي كما ان القضاء لا يهدم
القضاء **قال** ولو ان هذا الرجل العالم لما قال لامرته انت طالق البتة
وكان رأيي على انها ثلث تطليقات لم يغرم على ذلك في امراته ولم
فيها ذلك حتى رايها تطليقة واحدة بملك الرجعة فامضوه ذلك فحما
وجعلها واحدة رجعية وسعد ذلك وكانت تحل له وكذلك لو كان رأيي
على انها واحدة لم يملك الرجعة فلم يغرم على ذلك في امراته ولم يعضها
فيها حتى راي انها ثلث تطليقات فامضى ذلك فيها وجعلها ثلثا
فان امراته تحرم عليه ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره وفي الجملة لا يجعلها
ولا يحرمها الراي حتى يغرم على ذلك فيها ويغرم عليه ولو لم يكن خلا
عالمنا فانتلي بسئلة فسال عنها بعض الفقهاء فاقناه بخلافه وحرام
فلم يغرم هو على ذلك في رجعة ولم يعضد فيها حتى استفتا فقهاء اخر
فاقناه بخلاف ما اقناه الاول فامضاه في رجعة وغرم عليه فيما
بينه وبين رجعة وترك قول الاول فانه قد لم يرد ذلك وليس له
ان يرجع الى القول الاول ويترك هذا القول الذي غرم عليه وكذلك
لو اقناه فقيه ثالث بخلاف ما اقناه الفقيهان الاول والثاني لم يسعه
يتوك الاول الذي امضاه ويرجع الى قول الثالث بعد ما انقضاه حتى
ذلك وغرم عليه ولو انما لما اقناه فقيه لم يغرم عليه في امراته ولم يعضد
حتى اقناه فقيه اخر بخلافه فانه يسعد ان يرجع الى احد القولين وغرم
عليه ويغرم **واما القضاء** الذي يهدم الراي **فهو** مثل رجل قضيه
قال لامرته انت طالق وهو يخبر برأيي انها ثلثا فاقضه امراته الى القاضي

مراها واحدة بملك الرجعة وجعلها امراته وسع ذلك الفقيهان يقيم امراته
وان كان رأيي خلاف رأي القاضي لانه هذا مما يختلف العلماء فيه **وينبغي** لهذا
الفقيهان يتوك رأيي وياخذ بما قضى به القاضي عليه يستحل ما احل له
من ذلك لان الفقيهان راي في ذلك ثلثا فينبغي ان يرى مع ذلك ان قضاء
القاضي يهدم راي الراي وان قضاء القاضي افضل من رايه كذلك **وروي**
عن محمد بن الحسن انه قال كل قضاء كان من قاضي مما يختلف فيه القضاء
على فقيه من الفقهاء يرى خلاف قضائه في تحريم او تحليل او عتاق او غيره
واخذ ما لا وغيره فانه **ينبغي** لذلك الفقيه ان ياخذ بقضاء القاضي
الذي قضاه بذلك ويدع رايه ويلزم نفسه ما الرضا القاضي وياخذ
بما اعطاه اذا كان مما يختلف فيه وكذلك لو كان رجل لا علم له بالثبوت على
فسال عنها الفقهاء فاتفق بنسبائها بخلافه وحرام فاخذ بذلك
ثم قضى عليه قاض من قضاة الخلف بخلاف ذلك وهو مما يختلف فيه
العلماء **فينبغي** لذلك ياخذ بقضاء القاضي ويدع ما اقناه الفقيه
لان القضاء يهدم الفيتا **واما الراي الذي** لا يهدم القضاء هو ان
القاضي اذا قضى بقضيه فامضاها ثم راي غير ما قضى فانه
يرجع الى ما راي فيما يستأنف ولا ينقض ما قضاه لان الراي لا ينقض
القضاء الا ان يعلم انه قد اخطا فيوجه عنه فيفسخ **وروي**
عن ابي يوسف انه قال في رجل مات وترك اخا رجلا فلقها
الى القاضي في حيا ثم فحقق القاضي ان المال للجد وجعل ثلثه
الا بانه ان الا فقيه فاقناه قاض من القضاة يرى قول زيد وذلك
عد له عنده فوجد المال بعينه يسعد ان ياخذ منه قدر ميراثه في قول
زيد وهو راي **قال** لا يسعد ذلك لان هذا خلاف الحكم الذي قضى به
الا ترى انه لو كان قاضيا لم يسعد ان يبطر قضاء الاول ويقضي بهذا

على ان تزرع بعضها برا وبعضها سمسا وبعضها رز وخواها ولا يبي مقدار
كل واحد منها **والخامس** ان يشترط احدوها على صاحبها ان يرضى كذا
او يرب لكذا او يواضع كذا او يبيع منه كذا وخواها **والسادس** ان يشترط
رب الارض على المزارع شرط يقع نفعة في الارض الى القابل مثل كرى
واتخاذ السنة وان يكرها ويخصها في قول ابي حنيفة واصحابه
ويجوز في ذلك في قول مالك والشافعي وادود ومحمد صاحبهما
والسابع ان يشترط رب الارض على المزارع الحصاد والديار والنفقة
في قول ابي حنيفة واصحابه لان قولهم ان المزارع لا ان يدرك الزرع
يجوز ذلك في قول مالك والشافعي وادود ومحمد صاحبهما لان
المزارع عندهم ما ينقي الحب من التبن والخيش **والثامن** ان يشترط
رب الارض العمل في تفسد او شيئا منها **والتاسع** ان يشترط عليه العمل
الى مثوله او الى موضع اخر **والعاشر** ان يشترط على ان التبن لاهرها
والحب للاهرا وعلى ان التبن بينهما نصفان والحب لاهرها **والحادي عشر**
ان يشترط على ان نصف البذر في رب الارض ونصفه في المزارع
والزرع بينهما نصفان او ثلثا او ارباعا وخواها **والثاني عشر** ان يشترط
يفسد التبركه فانه يفسد المزارع اذا ادخل فيها **والثالث عشر** اذا
كانت الارض خراجية فاشترط على ان ياخذ السلطان خراجها
بقي منها نصفاً فلا يجوز ذلك **واما** الشرط الذي لا يفسد المزارع
فصو على احدى عشرينها **احدها** ان يشترط المزارع رب الارض
على ان يكون الحصاد والديار والتدبير عليها **والثاني** ان يكون
من المزارع كله **والثالث** ان يكون من كلها **فاما** اذا كان البذر في رب
الارض فان الزرع كله يكون له طيبا وعليه اجر مثل الارض وتوقع
من ذلك بذر وتفقته وتوقع اجر الارض في ذلك ويتصدق بالفضل

واذا كان

واذا كان البذر شيئا جميعا فانهما يرفعان الزرع جميعا نصف لرب
الارض ونصف للمزارع فاما كان لرب الارض فهو طيب له ويدفع
من ذلك نصف اجر مثل المزارع **واما** المزارع فياخذ بذر في نصيبه
وما اتفق فيه وعليه اجر مثل الارض الذي وقع فيها بذر ياخذ
من نصيبه ايضا فيصدق بالفضل **قال** فاما المزارعة لا يخرج من حياض
اما ان يكون البذر في رب الارض فهو على ثلاثة اقسام **احدها** ان يشترط
البقر والملة العمل على تفسد في غير عمل تفسد فهو جائز ويكون العمل على المزارع
والثاني ان يشترط البقر والملة العمل على المزارع فهو جائز ايضا **والثالث**
ان يكون سكوتة عنها فيكون في هذه الحالة كانه اشترطها على نفسه
فصو على تفسد وان كان البذر في المزارع فهو ايضا على ثلاثة اقسام **احدها**
ان يشترط المزارع البقر والملة العمل على تفسد فهو جائز **والثاني** ان يشترطها
على رب الارض فهو فاسد **والثالث** ان يكون مسكوتة عنها فهو على
المزارع والملة العمل مع العمل **واما** المعاملة فانه على ثلاثة اقسام **احدها**
ان يدفع رجل لرجل كوما او شرا من سماء قبل ان يخرج عمارها على ان
يقوم عليها ويقيمها ويحفظها على ان ما اخرج اسد تمامها من عرع
فيصحبها نصفان او ثلثا او غير ذلك من القسمة فهو جائز على ان ما
اشترطاه وادفعها اليه ولم يوقت كانت على تلك السنة ولو اشترط
عليه ان يقطع قضاها وان يخفر جداولها وان يربطها ما يحتاج اليه
من السقيين في عند صاحبها فهو جائز عليه وان شرط السقيين في عند
العامل فالمعاملة فاسدة وتفسد المعاملة بشرط من الشرط او بغير
ذلك فلو لم يكن الشجر ما اخرج منها والمعامل اجر مثل قيمتها وان
اعطاه ما شرط له من الثلث او النصف باجره وفيه الاخر جائز ذلك
وكذلك لو اعطاه اقل من ذلك او اكثر فان ذلك جائز **والثاني** ان يدفع

ان يدفع ارضا ايضا الى رجل سيقن مساهة ليفر سجا العامل الكروم والاشجار
فان ذلك على وجهين **احدهما** ان يكون الكروم والا شجار من رب الارض
والثاني ان يكون من العامل وكل واحد منها على وجهين فان كان الكروم
والاشجار من العامل واشتوطا ان ما اخرج اسمه غرسها فليتها نصفان
وعلى ان الكروم والا شجار للعامل فهو جائز وان اشتوطا ان يكون الكروم
والاشجار مع الفرع جميعا بينهما نصفان فهو جائز ايضا في قول بعض الفقهاء
وهو فاسد وعند الشيخ وان اشتوطا ان يكون الكروم والا شجار من عند
الارض والعمل على الارض على ان ما يخرج من الفرع بينهما نصفان او ثلثان او اقل
الكروم والا شجار لرب الارض فهو جائز وان اشتوطا ان يكون ذلك كله
بينها نصفان لم يخرج ذلك في قول الشيخ وهو جائز في قول بعض الفقهاء
ولو اشتوطا على انها اذا بلغت ثمرها كانت بارضا بينهما نصفان
فهو فاسد في ذلك كله فان مضيا على ذلك والكروم والا شجار من عند
مما خرج فهو له ويؤمر بقطع كرومه واشجاره وعليه اجر مثل ارضه وان كان
ذلك من رب الارض فما خرج فهو له وعليه اجر مثل العامل **والثالث** ان يكون
ارض بين رجلين غرسها كروما واشجارا بينهما والعمل بينهما جائز ذلك
وكذلك لو كانت الارض بينهما انلاها فغرسها فالغرس والعمل بينهما انلاها
فهو جائز **واما** المساقاة فعلى وجهين **احدهما** في الورع الخارجة
من الارض **والثاني** الفرع الخارجة من الشجر يدفعها لصاحبها معاملة
الا انهما لم يدركا بعد وعلى ان يقوم عليها العامل ويسقيها ويحفظها
فما كان فيها من غرس فبينها نصفان او اقله تا يخرج في قول ابي يوسف
ومحمد ولا يجوز في قول محمد صاحب ورعها فليصاحبها طيبا للعامل
امر مثل في قوله ولو مات احد المزارعين بعد الورع فان ذلك يقطع المزارعة
وعلى كل واحد من الباقي ووارث الميت ان يعمل في حصته حتى يدرك

وعلى المزارع او رثته اذا مات هو او حصته من الارض لرب الارض
وان تواضعا على ان يعمل المزارع او رثته اذا كان الميت هو المزارع
حتى يدرك فيكون بينهما على ما شرطوا فيما بينهم جائز فقد يكون ما يلزمهم من
امر الارض في نصيبهم من الارض يعلمهم في حصته من الارض وان اراد احداهما
ان يقطع الورع لم يكن له ذلك لان فيه ضررا على الآخر ولو اقتسم الورع فهو قائم
في الارض ثم قلع احدهما نصيبه وترك الآخر نصيبه على ما ذكرنا ذلك
ولو لم يمت احد غير ان المزارع لا يزرع الارض من او غاب وترافعا
الى القاضي فانه ياثر ان يستامر على الغائب والمريض من يعمل حتى يدرك
الورع ويكون الامر على المزارع بالغاما ببلغ واسما علم ثم كتاب المزارع
فقل له كتاب الست الحسنات نالبت العلامة ابي الحسين الدمبراجي هذا
ومن الكتاب الكروم كتاب الشركة اعلم ان ستة عشر امنا الشريك والمضارب
والمزارع والمستودع والمستبضع والمستعير والاجير الخاص والاجير المشترك
في قول ابي حنيفة وابي عبيد الله والوكيل والوصي والمعامل والمقسط واما
المقسط واخذ الضامن واخذ الاق في قول ابي يوسف وابي حنيفة
وما لك وليا ما في قول ابي حنيفة ومحمد اعني اخذ المقسط واخذ الضامن
واخذ الاق اذا قالوا اخذواها لتوردها على رايها في علمهم الميسرة قائم
قال والشركة ستة من ذلك بيننا على اسم علم الى هذا هذا هي
ماخوذة من ثلثة اصول المضاربة والكفالة والوكالة وكل شيء
لا يجوز فيه الوكالة والكفالة والمضاربة لا يجوز في الشركة والشريكان
كل واحد منهما قليل غير صاحب وقد قيل عنه ايضا **فاما** الوكالة
والكفالة فعلى معنى انها لا يكونان فيما يكون اصله مباح كالاختصاص
والاقتطاب واخذ السمك وما اشبه ذلك **والشركة** ايضا لا يجوز
فيما اصله مباح **فاما** المضاربة فعلى معنى ان المضاربة لا يجوز

الدراهم والدينار والفلوس ولذا الشريك لا يجوز الا يهدى المثلثة
واعلم ان الشراكة على وجهين شركة الاموال وشركة الابدان **فانما**
شركة الابدان فعلى خمسة اوجه **احدها** شركة المعاوضه وتسمى معاوضه
لان كل واحد من الشريكين يوفى امره الى صاحبه ولا ينفذ ما يوفيه من القوت
وهو الاستواء بمعنى العريه **وينبغي** لها خمس شرائط ينبغي ان يكونا
حريين بالدين مسلمين متوطينين في راس المال موطنين في الروح والوضيعة
الحرة من معنى ان تجارة الخرايم من تجارة الصيد ويجوز للحر شراء شيء
شيء ما لا يجوز للعبد وان يكونا مسلمين لا ينجوز للمذنب شراء شيء
ما لا يجوز للمسلم مثل الجزر والخزير ونحوهما وان يكونا بالغين لا ينجوز
للمبايع شراء شيء وبيع شيء ما ينجوز للصبي ولا يقدّر على ان يتحرر الا
بالاذن من الولي وان يكونا متوطينين في راس المال وهو الدراهم والدينار ويجوز
ان يكونا متوطينين في العقار والمروء لان التجارة انما تكون في الدينار
والدراهم وهما راس المال وان يكونا سويين في البرج من قبل الدراهم
ولان عقد الشراكة يقع بينهما على التساوي في ان لكل واحد منهما ان يعمل ولا
يبدل ولا ينبغي لهما ان يعتمدا على هذا والتفقه على التساوي ولكل واحد منهما
ان يبيع المال جميعا ولا يفران يتقاضاه واذ وقع لهما دين على ذلك
فانكر فاستخلفا احدهما فليس للأخر ان يستخلفه وان وقع عليهما دين لكل
فله ان يستخلفه الا ان الذي اعطاه المال يستخلفه على البتات والناظر على العلم
فان اقر احدهما بدين على نفسه يلزم الاخر وكل شيء وجب على بقى واحد
من المتقاضين فانه يجب على صاحبه ايضا الا ثلثة اشياء اقر به امرأته
وارش الجنابة وعق الرحم لحم ومقى فسدت المعاوضه فصارت شركة
عنان ولكل واحد منهما ان يستخلف احدا بفعل صاحبه حلقا وحدا
فان حلفه فليس لصاحبه ان يستخلفه وان كفر واحد منهما باليمين

في قول الى حقيقته رحمه الله والمكحول لادان يطالب ايها شاء بالمال ويجوز
في قول الى يوسف وهر **والمعاوضه** ليست بشيء عند الشيخ وهي القاذ
سواء عنده وهو قول الشافعي والى قول **واما شركة العنان** فالعنان هو
الاختصاص وذلك لانه اعتدوا له انواع من التجاره وهو ان يبيع كل واحد
منهما شيئا من ماله فيقتسما كان في ماله كان في مال كل واحد منهما
كحال صاحبه جاز وان كان مال احدهما اكثر من مال صاحبه جاز ايضا
ويجوز تفضيل الزوج فيه في قول الفقهاء لانه لعل ان يكون احدهما
اكثر في العمل واعلم بالتجارة ولا يجوز تفضيل الوضعية ولا يوجد
احدهما بما يجب على الاخر من اقرار او حلف او مال وكفه وفر والتناهي
وان عبد الله وشهران صاحب تفضيل الزوج اذا كان المالا في سواء
او سوية الزوج اذا كان مال احدهما اكثر من مال الاخر واما تفضيل الوضعية
فلا يجوز متقنا **واما شركة الخاص** وتسمى شركة الخبز وهو ان يشتريا ثيابا
او ثيابا وصية او يذهب لهما جهة مساوية بينهما او يشترى ابدا او دابة
او غيرها بصفقة واحدة وهذه شركة وقعت لهما فيما ذكرنا ليست
عقد يعقدان عليها فالزوج والوضعية على راس المال لا يجوز تفضيل
الزوج ولا الوضعية في هذه الشركة **والرابع شركة الوجوه** وهو ان لا يكون
لزوجين مال قد هما واشتريا شيئا نسبة يخران فيه ولا يجوز ايضا
في هذه الشركة تفضيل الزوج ولا الوضعية ولو باع احدهما بغير حصة
من صاحبه فهو جاز ولا ينفذ امره ايضا بفعله ولا يجوز في شركة الخاص ان
ان يبيع احدهما بغير حصة من صاحبه جاز عليه **فخصه** **والخامس**
المعاوضه وهو ان يكون الزوجان لكل واحد منهما متاع تقوما المتاعين
فكانت القيمتان سواء فباع كل واحد منهما نصف متاعه بنصف متاع
صاحبه متاعا غير مقسوم ثم اشترى كل واحد منهما على ان يشتريا ويبيعا جميعا

وقف لله تعالى

وقف

ومضى فان يجانبها نصفين وان وضعها فعملها نصفين فهو جائز وكذلك لو حضر كل واحد منها ما يشقون من حصة جيدة فخطاها ثم باعوا واشتروا كما ذكرنا فهو جائز وكذلك جميع الكحل والوزن **والتا**
شركة الابدان فعملها نصفين **احدها** ان يشترك الخياطان والنساجان والاسكافان على ان يقبلوا الاعمال ويعملوا على ان يكون النفع بينهما نصفين جائز ذلك وان اشتركا ان يكون لاهدهما الثلث والآخر الثلثان جائز ذلك عند الفقهاء ولا يجوز ذلك عند الشيخ ويكون بينهما نصفين وكذلك في جميع الصناعات ولو اشتروا ان يكون الواقعة بينهما التلوا فلا يجوز ذلك متفقاً ويجوز ان يكون من احدهما اقل علان الامر اكثر او لم يعمل احدهما وعمل الآخر اذ لم يقدر على ذلك ويجوز ان يقبل احدهما ان يقبل العمل واراد يعمل الآخر وهذا يقال لاجل شركة القبل والنصف **والثاني** ان يشترك خياط او نساج او خياط واسكاف او خياط وصباغ او صباغ ونصار على ان يقبلوا الاعمال ويعملوا ويرد اثمها فلهما نصفان نصيبان فهو جائز ايضا عند الفقهاء وذكره عند الشيخ ويجوز في هذا اذا كانت الشركة في صناعة واحدة وعمل واحد ويقال لهذا ايضا شركة القبل والنصف **والثالث** ان ياخذ الصانع غلاما يعلمون له ويطلعهم عليهم العمل بالنصف والثلث والربع جائز ذلك في قول الى خيفة من هذا ولا يجوز ذلك في قول محمد بن صاحب اذ اكانوا يعملون له ذلك ولا يعملون له والا لما التي يعملون بها وهو قول الشافعي ولهم اجرة المثل فيما يعملون في قولها **والرابع** لو استأجر رجل غلاما يعلمون له باجرة معلومة شائعة او مشاهرة او مياومة ويقبل الرجل الاعمال من الناس ويطلعها عليهم جائز ذلك وكذلك لو اشتروا الامر على الغلام في تعليمه ذلك فلهما نصفان واشتروا نظرا فان كان ثلثا يستأجره اجره على الاسناد وان كان يعطى اجره

وقف

والخامس

وقف لله تعالى

الخامس الشركة الفاسدة وهو ان يشتركا الخيامان على انهما يعملان فيما اصابانه شيء بينهما نصيبان لم يخرج ذلك وكذلك البيطاران والعلفان وكذلك لو اشتروا على ان ينقلوا الطيف والحجارة من الجبل والبراري وينقلون الغرة والحصى والنور وكذلك الصيادان والعواصان وكل شيء يكون اصله مباحا فلا يجوز الشرط فيه وكل ما اصاب واحد منهما فله دون صاحبه فيما ذكرنا كذا وسرقة الابدان بالطله عند الشافعي وهذا من وجوه الشريك ان يفصل في مال الشركة **شئيا** **احدها** ان يبيع ويشترى **والثاني** ان يرهق ويهتف **والثالث** ان يواجر ويستأجر **والرابع** ان يفصل البيع والشراء **والخامس** ان يولي السلعة انسانا ثم يشتري **والسادس** ان يشترك مع انسان فيما اشترى **والسابع** ان يودع في الشركة **والثامن** ان يعير شيئا من مال التجارة **والثاسع** ان يستبضع مالا من مال الشركة **والعاشر** ان يبيع بالنقد والقبض **والحادى عشر** ان يبيع بالايمان والعروض **والثاني عشر** ان يعبد من مال الشركة في التجارة **والثالث عشر** ان يوكل في البيع والشراء **والرابع عشر** ان يبيعوا احد الى طعامه **والخامس عشر** ان يهودى الشئ اليسير **والسادس عشر** ان يتصدق بشئ يسير ولا يجوز للشريك ان يفعل من مال الشركة اثني عشر شيئا **احدها** لا يشاركه فيه انسانا **والثاني** لا يبيع الى احد مضاربة **والثالث** لا يقرضه احد **والرابع** لا يخلط مع ماله **والخامس** لا يحاف فيه احد **والسادس** لا يحط من الثمن الا من عيب **والسابع** لا يكاتب عبدا من مال الشركة **والثامن** لا يصدق عبدا على مال الشركة **والثاسع** لا يبطا جارية من مال الشركة **والعاشر** لا يشتري شيئا لا يقدر على بيعه مثل هم محرم لشريكه ونحوها **والحادى عشر** لا يزوج احد **والثاني عشر** لا يزوج احد **كتاب المضاربة** قال الشيخ رحمه الله

وقف

المضاربة لا يجوز الا بالدرهم والدنانير في قول ابي حنيفة والشافعي
وعنه استدلوا ويجوز بالفلوس ايضا في قول محمد بن الحسن والى عبد الله
والشيخ ولا يجوز فيما سواها وكذا في الشركة ولو دفع عرضا الى احد
مضاربة فقال ابو حنيفة واصحابه اذ اباع فيها واشترى فوقع ربح
فالربح لرب المال والوضيعة عليه والمضارب اجرة مثله فيما عمل وقال
الشيخ ان كان يتقاع بالعروض فله ذلك ولو باعها بالدرهم او الدنانير
ثم اشترى بها عرضا فالدرهم والدنانير في راس المال ويكون الربح بينهما
على ما شرطوا والوضيعة على المال والربح في المضاربة على ما اشترطوا
والخسران على المال والربح في المضاربة على ما اشترطوا والخسران على
المال فان اشترطوا الخسران عليها فنصفين ففي قول ابي حنيفة ومحمد
ابن الحسن منهم اربعة اشكال الربح بينهما على ما اشترطوا والوضيعة على
المال وفي قول ابي يوسف الربح لصاحب المال والوضيعة عليه
والمضاربة على وجهين صحيحين فاسرة **فاما** الفاسدة فعلى
وجهين **احدهما** يكون فسادها بشرط فاسد **والثاني** يكون
فسادها بخلاف المضارب **واما** التي فسادها بشرط
فاسد فهي على خمسة اوجه **احدها** ان يدفع درهم ودنانير
الى المضارب واشترط ان يبيعها لاحدهما ربح ونصف للآخر او ان يبيع
ربح نصف لاحدهما فيمن فاسدة **والثاني** ان يدفع درهم
ودنانير واشترط ان يبيعها بالنقد بزيادة عشرة دراهم او عشرة
او اقل او اكثر من الربح **والثاني** منها على النصف او الثلث او الربع
والثالث ان يدفع لرب المال ماله الى المضارب على ان يبيع له
بضاعة منها وما يرد ذلك يمينه ويبيع المضارب **والرابع**
ان يدفع اليه المال ويشترط لرب المال او المضارب يشترط

رب المال عند عقد المضاربة القرض او الجهاد او الهبة او البيع
وتحويها وكذا في كل شرط اشترط عند عقد المضاربة فيه قطع الشركة
فان المضاربة فيه فاسد واما بعد عقد المضاربة فلا بأس بذكر
والخامس ان يدفع لرب المال ماله الى المضارب ويشترط عليه الربح
نصفين والوضيعة بنصفين فهي فاسدة في قول ابي يوسف والربح
يكون لرب المال والوضيعة عليه وفي جميع هذه الوجوه الخمسة يكون الربح
لرب المال والوضيعة عليه ويكون للمضارب اجرة مثله وان هلك المال على يده
فلا ضمان عليه لانه ادين وان كانت المضاربة فاسدة **واما** الخلاف
فهو على سبعة اوجه **احدها** ان يقول لا تعمل في تجارة كذا وكذا
فيعمل فيها **والثاني** لا تعمل في مكان كذا وكذا او يقول ابحر في البلدان
ولا تتجر في الرسايق او يقول ابحر في الكوفة ولا تتجر في البصرة ونحوها
والثالث ان يقول ابحر في وقت كذا ولا تتجر في وقت كذا او يقول ابحر في
ولا تتجر في الشتاء او يقول ابحر في الخريف ولا تتجر في الربيع او يقول
ابحر في النهار ولا تتجر في الليل **والرابع** ان يقول ابحر مع قوم كذا ولا
مع قوم كذا بان يقول ابحر مع احرار ولا تتجر مع عبيد او مع الصبيان
او مع النساء ونحوها **والخامس** ان يقول لا تتجر الى التجارة في طريق
كذا لانه مخوف او الى بلد كذا ونحوها **والسادس** ان يقول بعتها
بالنقد ولا تبعتها بالنسيئة **والسابع** ان يقول بعتها بالاثمان ولا تبعتها
بالعروض فالخالف من هذه الوجوه السبعة فان المضاربة تقدر بكون
الربح للمضارب ويعطيهما الفقهاء لا مالا لا يطيب له لانه اذا خالف جاز
بغيره الغاصب فيمن راس المال لرب المال ويجوز للمضارب ان يعمل
في حال المضاربة سبعة عشر شيئا فستة عشر منها ما ذكرنا في كتاب الله
ان يجوز للشريك ان يفعلها في الشركة **والسابع** يجوز للمضارب

ان يتفق على نفسه اذا سافر الى المضاربة كان للمال قليلا او كثيرا
وسريه وكسوته وركوبه ولا يتفق منها في احتجانه ودخوله العام
وفي غنى ادوية ونحوها وليس له ان يتفق منها ما دام مقبلا في
الى حنفية واصحابه وقال السافعي لا يتفق منها شيئا مسافرا كان
او مقبلا وقال مالك والليث بن سعد اذا اكثر المال دخل المتفق
واذا قل المال لا يتفق الا في مال نفسه وما اتفق فانه لا يجزئ له ذلك
من حصته رجحه ولا يجوز المضارب ان يعمل في مال المضاربة ثلاثة اشياء
فأشئ عشرة ما ذكرناها في كتاب الشركة انه لا يجوز للمضارب ان يقطعها
في مال الشركة **والثالث عشر** لا يجوز له ان يستدين على مال المضاربة
التم في مال المضاربة وكذا قال له رب المال عمل برائتك فيجوز له ان يسكن
فيها انسانا ويدفعها الى غيره مضاربة في قول ابي حنيفة واصحابه
ويجوز ذلك في قول محمد بن صالح ويقول ان معقوله اعمل برائتك
ان يبيع بالنقد والمنفعة بالائتمان والعروض ونحوها فاذا انفق
المال المضارب عن البيع والشراء فلا يجوز له بعد ذلك **واما بيع**
ما استقر له ان يبيعه عن نفسه والمضارب ان يبيع حتى يحصل المال
ويعرف رأس المال والرجح وسواء بينهما او مات في قول ابي حنيفة
رجحه اسديقا وبورايه اخرى عن ابي حنيفة انه قال له ان يبيعه
فاذا مات ليس له ان يبيع وهو قول الشيخ فان لم يكن في ذلك العود
رجح فنهى **رب المال** يكون لرب المال وان كان فيها ربح انفساه
ينها ثم **شروط السلم** كتاب **السف** **الحسان** قال وشروط السلم ثمانية
اشياء في قول ابي حنيفة رجحه اسديقا **اولها** ان يبيع للجس حنطة
او شعيرا **والثاني** ان يبيع المقدار كله او وزنا **والثالث** ان يبيع القصب
سحليا او حبليا غير الكرميا او سحريا **والرابع** ان يبيع الصنف جيدا او رديا

او وسطا **والخامس** ان يبيع الاجل سنة او شهرا او اياما او اقل ثلاثة
ايام **والسادس** ان يبيع المكان الذي يوفيه فيه ان كان للسلم محل
وعنده **والسابع** ان يبيع رأس المال معلوما **والثامن** ان يكون رأس المال
مدفوعا قبل الافتراق وفي قول ابي يوسف ومحمد وابي عبد الله
سنة اشياء وهي ما قال ابو حنيفة رجحه اسديقا الا المتفق وهو ان يكون
رأس المال غير معلوم جاز وان لم يبيع المكان جاز فاذا اتفقا على
مكان يوفيه فيه جاز وان اختلفا يوفيه في المكان الذي اختلفا
المال فيه **وان** دفع اليه رأس المال في المغارة او البويرة يوفيه اليه
في العراب في الموضع الذي يكون اقرب الى موضع الدفع **قال** ويكفي
آخر شروط السلم عند ابي حنيفة رجحه اسديقا خمسة اشياء اعلام
السلم وابعاده واعلام رأس المال وتسليمه واعلام المكان الذي
يوفيه فيه والجس والمقدار والمضرب والصنف تدخل في قوله
اعلام السلم وعند ابي يوسف ومحمد ثلاثة اشياء اعلام السلم وابعاده
وتسليم رأس المال وهو قول ابي عبد الله وعند السافعي شروط السلم
اشياء اعلام السلم وتسليم رأس المال والباقي عند ابي حنيفة **ثم وكل**
كتاب الاطعمة **تقدم** **الكباب** **تقدم** اعلم ان الطعام لا يخرج من وجهين **اما**
ان يطعمه او ياكله والاطعام لا يخرج من ثلاثة اوجه فريضته
وفضائل **فاما** الفريضة فاربعة الكمارات كلها والنذور كلها
وجزأة الصيد والواجبات وقد تقدم ذكرها **واما السنة** فثلاثة
اوجه **احدها** طعام الوليمة **والثاني** طعام الحيات **والثالث** طعام
القدوم من السفر وفي هذه جاءت الآثار **واما** النافلة فاعدا هذه
الثلاثة فكل هذه فضيلة ولها ثواب عند الله تعالى **واما** الاكل
فهو سنة وارجون خصله يحتاج اليها الاكل اربعة منها فريضة

قبل حضور الطعام وثلاثة منها فريضة عند حضور الطعام وأما
 منها سنة وخمسة عشر آداب وأربعة كراهية وأربعة تحريم
 وأما الفريضة قبل الحضور أحدها أن يعرف أن الأكل ليس سنة والثاني
 أن يعرف أن الأكل ليس بفضيلة والرابع أن يعرف أن الأكل رخصة
 أن شاء أكل وإن شاء لم يأكل وأما الفريضة عند حضور الطعام أحد
 أن يرى وصوله من الله تعالى كما قال الله تعالى وما لكم في نعمة من الله
 والثاني أن يرضى بما أصابه فلا يزيد التورم ولا يقل ولا يري
 ولا جود لقوله تعالى واصبر لحكم ربك يعني ارض بقضاء ربك والثالث
 أن يستكبره إذا فرغ لقوله تعالى واشكروا لله إن كنتم آياه تصدون
 قال أبو عباس رضي الله عنه الشكر هو الطاعة لجميع الجوارح لرب العالمين
 في السر والعلانية وأما السنة فأحد ها الحلوس على الرجل اليسرى
 إذا لم يكن بها علة والثاني غسل اليدين إذا كان الماء حاضرا والثالث
 التسمية والرابع الأكل بثلاثة أصابع إذا كان الطعام ثوبيا والخامس
 لعق الأصابع قبل أن يمسحها بالمذيل والسادس لمس القصعة من يمين
 والسابع غسل القصعة وشرب ما بها والثامن التخميد عند الفراغ والتاسع
 التقاط استقاط المائدة والعاشر إعطاء اللقمة للأصحاب وقبولها منهم
 عشر الأكل مع الخادم والرفيق غير أنف والثاني عشر شرب ثلاثة ثباتا
 في موضع يكون صلاحا وأما الآداب فأولها أن لا يبتدىء بالأكل حتى
 يبتدىء هو أعلم منه أو الكوفة السن بعد أن صاحب الطعام
 بالأكل والثاني أن لا يأكل إلا بعد الأذن من صاحب الطعام والثالث
 أن يبدأ باليمين والرابع أن يكسر الوجيف باليدين والخامس أن يجعل
 الوجيف أربع قطع ويضع ذلك على أربع مواضع من المائدة والسادس
 ما دام يجد المصور فلا يكسر الوجيف والسابع أن يأكل من يمينه والثامن

أن يصفر

أن يصفر اللقمة والتاسع يضع مضغاً ناعماً والعاشر لا يضع
 لقمة أخرى ما لم يبلغ ما في فمه والحادي عشر لا ينظر في فم الأصحاب
 والثاني عشر أن يأكل من حافة القصعة والثالث عشر أن كان
 الشيء من قشر البطيخ والفطير ويشبههما يضعه بين يديه ولا يري
 به والرابع عشر لا يخط أحد على الأكل إلا أن يكون ضيفا أو مضفا
 والخامس عشر لا يقوم عن المائدة حتى يدعو لصاحب الطعام
 وأما الفضائل فأولها ألا يشارك عند القلة والثاني التزود عند
 والثالث اختيار الدون على المرتفع والرابع التسمية عند كل لقمة
 وأما المناهي فأولها طلاع العين والثاني الكيف باليد
 والثالث التحيل بالأسنان والرابع الحائر بالهلف وأما
 الكراهية فأولها التفتيح في الطعام والثاني التسم كاستم الهائم
 والثالث أكل الحار والرابع أكل فوق الشبع وأما التحريم
 فأولها أن يخاف أن يكون ذلك الطعام خطره من الأخر والثاني
 أن يخاف أن لا يقوم بشكوه والثالث أن يخاف أن يعصى الله بقوة
 ذلك الطعام والرابع يخاف أن يشغل عليه حساب ذلك يوم القيمة
 وكل بالخبر قال رحمه الله تعالى كتاب الزكاة أعلم أن الحق
 القويح في المال تنصرف إلى عشرة أوجه أحدها الزكاة والثاني
 الصدقات والثالث الخمس والرابع العشور والخامس الخراج
 والسادس الجزية والسابع صدقة الفطر والثامن كفارة الأيمان
 والتاسع التدوير والعاشر الواجبات وكل وجه من هذه الوجوه على
 ثلاثة أوجه أما الزكاة فهي ثلاثة أشياء في الذهب والفضة ومتاع
 التجارة وهو ربع العشر قال رحمه الله وشرايط وجوبها وأسباب
 لزومها ثمانية أشياء أربعة في النفس وأربعة في المال قول الفقهاء

والجواب عنه **واما التي في النفس احوالها** الاسلام **الناسي** الحلية **والا العقل**
والا بالبلوغ وفي قول السانعي مالك في مال الصغير زكاة كانه بالغ
الصلوة فالساعى اخذ بقول عائشة وابى عمر والفقهاء اخذوا بقول
ابن مسعود وفي قول سفيان على الوضوء يحفظ السين على مال اليتيم
فاذا ادرك امره باداء الزكاة تلك السين **واما التي في المال احوالها**
النصاب الكامل **ونصاب الذهب** عشرون مثقالا **ونصاب الفضة**
مائتا درهم **ونصاب سلع التجارة** اذا بلغت قيمتها مائتي درهم
او عشرين مثقالا من الذهب **فاذا** ازادت على النصاب فلا يجب
في الزيادة شيء حتى يبلغ الذهب اربعة وعشرين مثقالا والفضة
الحق مائتي درهم ثم يكون في النصف نصف مثقال ونحو نصف مثقال
وفي الفضة ستة دراهم وهو قول ابو حنيفة والجمهور **والجواب**
قول عمر وابى موسى الاسعدي وفي قول ابى يوسف ومحمد والشافعي
في الزيادة بحساب ذلك ومن الصحابة هو قول علي بن ابي طالب
وابن مسعود رضي الله عنهم اجمعين **قال محمد بن عبد الله** والمال على
ثلاثة اقسام بعد النصاب **احدها** مال دون النصاب ففي الزيادة
اختلاف وهو ما ذكرنا **والثاني** حوله الحول **اعلم** ان المال
على جهتين اصل والمستفاد والاصل ما ذكرناه في الفصل الاول
والاستفاد على اربعة اوجه **احدها** حله مال دون النصاب
فائق عليه مالتى فوجد مستفاد فانه يتبدى الحول منه ذكرنا اذا
كامل النصاب من ذلك المستفاد **والثاني** حله مال كامل النصاب
فوجد مستفاد اخذ تمام الحول على المال الاصل الاول فانه يتبدى
حول المستفاد من عند وجوده **الثالث** حله مال كامل النصاب
وجد مالا من جنس ذلك قبل حوله الحول على ماله الاصل فانه

لا ينفذ

لا يضمه مع خلاف جنسه واختلاف في هذه الاربعة الثلاثة **والرابع**
رحله مال كامل النصاب فوجد بالاستفاد ان جنسه قبل حوله الحول
على ماله الاصل فانه يضم المستفاد الى المال الاصل ويتركها في قول
ابو حنيفة ومحمد بن اسد واصحابه ومعينان وقاسوه بقناع السائى ونحو
خارية التي تشق عليه تقدير حسابها وعداياتها فانها تقسم مع اصل
ولا يضم ذلك المستفاد مع الاصل وفي قول السانعي وابى ابي ليلى
والجمهور عبد الله بن كمال لا يضم سائر الاشياء **واما الذهب** وكفضته
اذا وجدها الرجل جميعا فانه يضم احدها الى الاخر في قول الفقهاء
وقالوا ان الذهب والفضة كالسحق والزيب وكالضبر والباءة
يضمان لانهما اغان الاشياء الا ابا يوسف ومحمد قالوا لا يضم تركتها
على كامل الاجزاء وقال ابو حنيفة رحمه الله بخلافه وذكرنا لو ان
رجلا له مائة وعشرون درهما ودينارين يساويان خمسين درهما
قال ابو حنيفة رحمه الله فيه زكاة وقال صاحباه لا زكاة فيه لانه
ارباع نصاب الفضة وعشر نصاب الذهب فلا زكاة فيه حتى يكون
خمسة دنانير على كامل الاجزاء بوجه القيمة القركات لها في يوم
الذي وضع فيه الزكوة على كل دينار بمائة درهم وفي قول غيره
اذا حال الحول على مائة درهم وعشرة دنانير يتركها كلها على وجه
والثاني من اسباب وجوب الزكوة الذي هو في المال حله الحول في الدين
اعلم ان المال على حال حاضر ومال غائب **فاما الحاضر** فله ثلاثة اقسام
مثل الجرب لمنفعة البيت او المائدة للخدمة والدواب للركوب والمال
المسكن والاشياء لللبس والاستعمه للحاجة ونحوها فليس في
شيء زكاة وان كثرت وحظت قيمته **والوجه الثاني** مال التجارة بقيه
الزكوة وما اشترى للتجارة من شيء ففي قيمته الزكوة الا ما كان من ارض

الخارج والعشر لا يجتمعان ولذلك لا يجتمعان **وإنما**
ما استغاد من الأموال من غير شيء وبدل فليست للتجارة مثل الجدة
والميراث ونحوها وإن اتخذها لبننة التجارة إلا ما أوصى له فيلحقها
على بنية التجارة فإنه يصير للتجارة في قول أبي يوسف وفي قول محمد
كغيره من المستغاد **والرصد الثالث** الأهرام والديانير وفيها الزكوة **وإنما**
المال الغائب فعلى ثلاثة أوجه **أحدها** ما يكون على بعد المسافة منه
ولا تصل يده إليه السنة فلا زكوة عليه حتى يصل إلى ماله ثم يزكى لما مضى
ولا يجوز لهذا أخذ الزكوة إذا اختلج إليها **والثاني** الدين وهو على ثلاثة
أوجه عند أبي حنيفة رحمه الله دين قوي ودين وسط ودين ضعيف
فإنما الدين القوي فهو مال بدل غير مال أصله للتجارة كمال النصاب فهذا
كلما خرج أربعون درهما وأربعة دنانير فإنه يزكى لما مضى منه **وإنما**
الوسط فهو مال بدل غير مال أصله لغیر التجارة فهذا لا يلزم فيه زكوة
إلا أن يخرج منه ما يكون نصابا كما لا يخفى يزكى لما مضى **وإنما** الضعيف
فهو مال غير بدل غير مال مثل المهر للمراة والصحة من دهره والسعاية
والميراث والوصية ونحوها فهذا ليس عليه زكوة فإذا خرج منه ما يكون
نصابا ثم حال عليه الحول فعليه الزكوة وهي سواء كلها عند أبي حنيفة
رحمه الله ومحمد فإذا خرج منها شيء فإنه يزكى لما مضى بعد
ما يكون الدين نصابا كما لا يزال عليه الحول وعند أبي يوسف ومحمد
الدين على ثلاثة أوجه من الضم على الفليس والمنكر والمقر إلى الثقة
فإذا خرج ما على الفليس فإنه يزكى لما مضى في قول أبي يوسف ولا يزكى
في قول محمد وإذا خرج على المنكر فإنه يزكى من يوم عوده إلى الأهرام
فإذا خرج ما على الثقة فإنه يزكى لما مضى وقالوا ما على المنكر
مثل المضروب منه والمسروق منه والجدة الأبق والمال المدفون في ملأه

وخفي

وخفي عليه مكانه أو ضل منه في براوهر ثم وجده زكوة وغیر ذلك
الدين على أربعة أوجه دين على ثقة من طالبه وجده فعليه زكوة
وإن لم يقبضه ودين على ثقة غير على أحيانا فيزكيا إذا اقتضى للمضى
ودين على فليس ودين على منكر فلا زكوة عليه إلا بعد القبض وحوله
للحول وليس في الفصب والسرقة زكوة في قول الفقهاء **والوجه الثالث**
المال الغائب الذي وهب منه وهو على أربعة أوجه **أحدها**
المضروب والمسروق والابق فلا زكوة عليه فيها **والرابع** الذي أصله
والخامس الذي أخفاه ونسيه فهو على وجهين **أحدهما** يكون
أخفاه في ملكه مثل داره وصندوقه ونحوها فإذا أوجده فعليه زكوة
لما مضى **والوجه الثاني** أن يكون قد أخفاه في غير ملكه مثل خربة
أو برية ونحوها فإن وجده فلا زكوة عليه لما مضى **وإنما الذي**
أضله فحكمه حكم الذي أخفاه ونسيه بعينه **والرابع** من أسباب
الزكوة الذي هو أن يكون المال حلالا لأن المال إذا كان حلالا
فلا يخلو من وجهين **أما** أن يكون له خصم حاضر فرده عليه **وإنما** أن يكون
خصم حاضر فيعطيه للفقراء وكله ولا يملكه منه لا قبل ولا لغير الزكوة إنما
تكون في المال **قال رحمه الله** والذي يمنع وجوب الزكوة وهو الذي
يكون على صاحب المال وهو على وجهين **أحدهما** دين الله تعالى
مثل الكفارات والتذورات وجوب الحج وغير ذلك فإنه لا يمنع وجوب
الزكوة متفقاً **والثاني** دين الضاد وهو يمنع وجوب الزكوة في قول
أبي حنيفة رحمه الله وأصحابه وأبي عبد الله ولا يمنع الزكوة في قول
الشافعي وقال الفقهاء ما يستويان لأن حقوق الناس قضاهاون
وتجادلوا وليس في حقوق الله تعالى شيء من ذلك **وإنما الصرقات**
فإن أسباب وجوبها كسباب وجوب الزكوة **والزيادة** أن تكون

ساعة وهي تحب في ثلاثة اشياء في الاول والآخر والشيء تنفق في الحب
في ثلاثة اشياء تنفق في البذل والجر والنياب وهي العوامل
وفي الحب اختلاف في قول ابو حنيفة رحمه الله وسفيان رحمه الله
فيها الزكوة في فريضة دينار وعشرة دراهم ويقف بها في كل
ما في درهم خمسة دراهم وليس فيها زكوة في قول ابو يوسف
ومحمد وابن عبد الله لقوله صلى الله عليه وسلم غفوت غرامتي
صدقة الحب والرفيق **وقال ايضا** غفوت لكم في الحب فها هو اما من
ذلك **واما زكوة الاول** فانها تدور على فصول اربعة **احدها**
على الحب **والثاني على العشر** **والثالث على خمسة عشر** **والرابع**
على الثلثين في قول الفقهاء والساني وعلى الاربعين في قول
ابن عبد الله وابن عبيد **وقد ذكرنا** في فصول خمسة في
صدقة فاذا بلغت خمسة وهي ساعة ففيها ساعة العشر ففيها
ثلاثون الى خمسة عشر ففيها ثلاث شياء العشر ففيها اربع
شياء الخمسة وعشرين ففيها بنت مخاض فهذا وقت الحب
ثم الى ستة وثلاثين ففيها بنت لبون الستة واربعين ففيها جارية
وهذا وقت العشر ثم احدى وتسعين ففيها حقتان وهذا
وقت الخمسة عشر ثم الى مائة وعشرين ثم تساتف الوضعة في قول
وهو اذا ارادت خمس على مائة وعشر ففيها حقتان وثلاث شياء
فاذا ارادت خمسا وعشرين فيصير مائة وعشر ففيها ثلاث حقتان
ثم تساتف لو كانت بالغا ما بلغت وهو قول ابن مسعود وفي
الساني اذا ارادت واحدة على مائة وعشر ففيها ثلاث بنات
لبون **واما زكوة البقر** فلا صدقة فيها حتى تبلغ ثلاثين فاذا بلغت
ثلاثين ففيها تسع او تسعة الى اربعين ففيها مسنة ولا تسع فيها

تبعها

تبعها وليس في الحب شيء في قول ابو يوسف ومحمد وفي قول حنيفة
فيها مسنة وايضا عنه فانها قال اذا بلغ اربعين ففيها مسنة وليس في
الزيادة شيء حتى تبلغ خمسين فاذا ارادت خمسين ففيها مسنة ودرهم
او ثلث تسع ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ ستين ففيها تسعة
وايضا عنه انه قال ليس في الزيادة على الاربعين حتى تبلغ خمسين
فاذا بلغت ففيها مسنة ودرهم او ثلث تسع ثم ليس في الزيادة على الستين
شيء حتى تبلغ سبعين ففيها تسع ومسنة ثم بعد ذلك في كل اربعين
مسنة وفي كل ثلثين تسع وهو حساب لا ينقطع **واما زكوة النياه**
فليس فيها دون اربعين شاة صدقة فاذا بلغت اربعين ففيها
شاة الى مائة وعشرين فاذا ارادت واحدة ففيها شاة الى مائة
ففيها ثلاث شياء الى اربع مائة ثم في كل مائة شاة وهو حساب لا ينقطع
قال رحمه الله ولو ابدل كل ساعة بخمسة في الحول في قول مالك
ومحمد وابن عبد الله لا ينقطع الحول وينقطع ذلك في قول ابو حنيفة
وابن يوسف ومحمد **واما زكوة النياه** اذا ابدلها بخمسة اخر فانه ينقطع الحول
في قولهم جميعا **قال رحمه الله** واذا كان لرجل تسع في الاول حال عليها
الحول ثم هلك منها اربعة فان عليه فيما بقي خمسة اشباع شاة اوها
واجبة في الحب وما يفي الحب الى الصرع وعلى الاختلاف في البقر
والغنم وكذلك فيما دون التسع الى الحب فاعرفه فاذا وجب في الاول
شيء ولا يوجد الواجب ووجد فوقها اربعها فان التصديق يتحقق في
اشيا اخذ الفوق ويرد على صاحب الساعة ما يفي القتيق وان
اخذ تحت ولا يخذ منه ما يفي القتيق وان شاة اذ قيمته
الواجب ولا يفرض له سبعة ذلك **واما الحب فانه على ثلاثة**
او جهة احوالها في الغنم **والثاني والثالث** في البقر والموت

وقد سمي المعدن والكفر كلاهما ركازا لأن اسم المعدن للركاز حقيقة
والكفر مجازا **وأما الفضة** فاربعة أخماسها للمقاتلة وخمسها للملازمة
أصناف **وهم** الذين ذكروهم الله تعالى في كتابه العزيز اليتامى والمكاتب
وإن السيل فيوزع للجنس فيهم إن شاء تخصيصا وإن شاء تقبيل
وإن شاء تقصيرا **وأما المعدن** فهو على وجهين في أحدهما الجنس
والآخر في الأخر **فأما الذي** فيه الجنس فهو على سبعة أوجه **الذهب**
والفضة والحديد والنحاس والبرص والبرص **وأما الذي**
ليس فيه الجنس فهو أيضا على سبعة أوجه **النقطة والقطر والمخ**
وما يوجد في الحال من الجواهر والغير منج والساج والياقوت
وإشباهاها وما يوجد في بطون الأرض من الزاج والمخز والمحل
والزجاج وإشباهاها وما يستخرج من بطون البحر من الصيدق
ما فيها من اللؤلؤ والعنبر وأنواع خمرها كلها في قول أبي حنيفة ومحمد
وفي قول أبي يوسف في العنبر واللؤلؤ للجنس لأنها ما لا ينقسم **الساج**
جميع صيد البر من الطيور والوحوش **وأما الزبيب** ففيه الجنس وكذلك
كل شيء يستخرج من الأرض بلا علة نارية فلا يخرجه سواء قليلة كان
ما وجد من المعدن أو كثيرا وسواء وجد حرا أو مرة حرا أو بعد صفي
أو كبير مسم أو كافر ففيه الجنس وفي قول الشافعي ليس في المعدن شيء
إلا معدن الذهب والفضة ويقول فيما يستخرج ربع العشر كزولة
المال **قال رحمه الله** وجود المعدن على ثلاثة أوجه **أحدها**
أن يجد في داره **والثاني** أن يجد في دار غيره **والثالث** أن
في أرض لا ملك لأحد فيها **فأما إذا وجد في داره** ففي قول أبي
رحمه الله لا شيء فيها وما يجد فهو له لأنه ملكه ولأنه الإمام لا حق له
في داره ولا للمسلمين وفي قول أبي يوسف ومحمد وأبي عبد الله عليه

الجنس

الجنس لعدم قوله عليه الصلوة والسلام وفي الركاز للجنس **وأما إذا وجد**
في دار غيره فإن فيه الجنس وأربعة أخماسه للواحد في قول أبي يوسف
ويخرج بقوله عليه الصلوة والسلام الركاز لمن وجد والصيد لمن
والطلاق بيد من يأخذ بالساق وفي قول بعض الفقهاء وأبي عبد الله
هو لصاحب الدار وليس لأحد شيء **وأما إذا وجد في أرض من**
ففيه للجنس وأربعة أخماسه للواحد **قال رحمه الله** وجود المعدن
على أربعة أوجه **أحدها** أن يجد في داره **والثاني** أن
في دار غيره **والثالث** أن يجد في أرض لا ملك لأحد فيها **والرابع**
أن يجد في أرض دار الحرب في الصحراء **والخامس** أن يجد في
في دار الحرب في دار واحد **فأما إذا وجد في داره** فهو له وللجنس
في دار غيره فهو للواحد في قول أبي يوسف ويخرج وفي قول أبي عبد الله
لصاحب الدار وللجنس ولا شيء للواحد وفي قول أبي حنيفة رحمه الله وهو
الخطم وفيه الجنس وأن وجد في أرض لا ملك لأحد فيها فهو له وللجنس
وأن وجد في دار الحرب في الصحراء فهو له وللجنس وأن وجد في دار
في دار واحد فهو على وجهين فإن دخل في دار الحرب بأمان فهو لصاحب
لصاحب الدار وليس له أن يخونهم في قول أبي حنيفة رحمه الله
وأبي عبد الله وفي قول أبي يوسف هو للواحد على أصله وأن دخلها بغصب
أمان فهو له وللجنس **قال رحمه الله** والركاز على وجهين **أحدهما** أن
الاسلام فهو له الملقطه يعرفها حولا ثم يدفعها إلى الفقراء **والثاني** أن
الجاهلية فإن لم يتبع أنه من ذن الجاهلية أو من ذن الاسلام
ينظر إلى الأرض فإن وجد في أرض الاسلام فهو ذن الاسلام وإن
وجد في أرض الكفر فهو ذن الجاهلية **والثالث** العشر فهو على ثلاثة
أوجه **أحدها** عشر الأرض **والثاني** عشر الأموال التي غر بها على عشر

المسلمين **والثالث عشر** نصارى بنو تغلب **والرابع** **الارض** فان الارض
 على ثلاثة اوجه عشرية وارض صليبية وارض خراجية **فاما** الارض
 العشرية فعلى اربعة اوجه **احدها** اما اسم اهلها طوعا وبلا قال
 الى الاسلام **والثاني** ارض افتقرها غنوة فله فيها اربعة احكام ان
 من عيهم وردها الله وياخذ خراجها منهم وان ساقطهم وبتواحقها
 اخرب و يضع عليها الخراج اذا كانوا من اهل الكفر وان ساقطها
 ويبيع اربعة اقسامها الى العكر و يضع عليها العشر كما فعل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم باهل مكة وهي **الثالثة والرابع** ارض موات
 يجنبها رجل بمائة عسري فمن احياها من المسلمين فعليه فيها العشر اذ لم
 الارض ثبات لقوم ولا مرجع لقوم ولم يكن لها مالك من المسلمين
 ثم يحبسها الا بآذن الامام في قول ابي يوسف ومحمد وابي عبد الله
 لقوله عليه السلام من احيا ارضا ميتة فهي له فان سقاها
 السماء او سقى سحبا فقها العشر وان كان منبع الماء الذي سقاها
 منه في ارض الخراج فهو كذلك في قول ابي يوسف وفي قول محمد
 عليها الخراج وان سقى بالسوية او الدلاء فقها نصف العشر ثم
 ما اخرجت هذه الارض فنية او نصف العشر قل ذلك او اكثر او ثلاثة
 مواضع للخطب والكل والغصب في قول ابي حنيفة رحمه الله
 واحتجوا بقرينة تعالى وما اخرجناكم من الارض ويقول ابن عباس
 في عشر مافات من القرابة واحد وفي قول ابي يوسف ومحمد
 وابي عبد الله انما العشر في كل شيء له غرة باقية ويقاس به زمان
 الجذب مثل الخنثى والشعر والقول والذرة والتمر والزبيب
 ونحوها واذا بلغ نصابا وهو خمسة اوسق **والوسق** ستون
 صاعا **والصاع** ثمانية ارجال في قول ابي حنيفة رحمه الله واحكامه

وعندنا في

وعندنا في خمسة ارجال وهو صاع عمر رضي الله عنه الذي سمي حجابيا
 وهو ربع من الفقدان المسمى الستة عشر **والارض العشرية** هي على صنفين
احدها ما صالح عليها اربابا من اهل الحرب على شيء يعطونه الى اللطاف
 فاذا اسلموا نصير عشرية فحينئذ ياخذ الامام منهم ما صالحهم عليه وهم في دونه
 فان فضل شيء من العشر بعد ادائهم ما صالحوا عليه اعطوه الى الفقراء
والثانية ارض صالح المسلمين امامهم من تلك الاراضي على شيء معلوم
 يدفعونه اليه فانهم يدفعون ذلك من عشرها فان فضل شيء اعطوه
 ايضا للفقراء **واما الارض للخراجية** فهي على اربعة اوجه **احدها**
 ارض اخذها الامام غنوة ثم من بها على ملكها بالعقود ورجع
 اليهم اراضيهم بما ضرب عليها من الخراج و يضع عليها الخراج ايضا على
 رعاياهم فاقربهم ولا يقسمها بين القاطنين كما فعل عمر رضي الله عنه بالسواد
 فان على هذه الاراضي الخراج فاذا اسلموا سقط الخراج عن رعاياهم
 ولا يسقط عن اراضيهم **والثاني** ان يخرج عنها اربابا ويدفعها الى قوم
 اخرب من اهل العهد بما حمل عليها من الخراج فكم هذه الارض حكم الارض
 الاولى **والثالث** ارض موات يجنبها احد يستقيها من الماء الخراج فان هذه
 الارض العشرية **والرابع** ارض يبيعها مسلم من ذي من ارض العشر فان
 الارض نصير خراجية ابدا في قول ابي حنيفة رحمه الله وابي عبد الله
 فان اسلم صاحبها فلا نصير عشرية لان العشرية نصير خراجية والخراجية لا
 عشرية لان العشر كرامة المومنين وفي قول محمد تكون عشرية على حالها
 ابدا وفي قول ابي حنيفة رحمه الله يصاعف عليها العشر كما في القلبي
 فلهذه الارضون الاربعة لا يجتمع العشر فيها مع الخراج في قول ابي حنيفة رحمه الله
 واصحابه ويجمع في قول السانعي لانه الخراج كرا الارض والعشر حق
 اوجب للفقراء والخراج انما وضعه عمر رضي الله عنه واما في قول

ومحمد بن الصباح هذه الارض يعطي خراجها فحسب وفي قول ابن المبارك
يعطي خراجها ثم يدخلها ثم يقصر لما بقي وفي قول الثاني وابي عبد الله يزرع
عشرها جميعا ثم الخراج فيما بقي **قال محمد بن عبد الله** والخراج على الارض
على ثلاثة اوجه **الاول** يعضد تصليح الزراعة ففي كل جرب درهم
حنطة **والثاني** ارض فيها كرم وبساتين مربعة ففيها عشرة دراهم
في كل جانب **والثالث** ارض فيها رطب ففيها خمسة دراهم وفي كل
فخلة وذلك وضعه عثمان بن اخط لما بعثه عمر بن الخطاب رضي
الله عنه الى سواد الكوفة **قال محمد بن عبد الله** ولا يؤخذ الخراج في السنة
الامرة واحدة وان احتاجت ثمرها فزرعها فلا شيء عليه فيها وان كانت
اراضيها وكان يقدر على ذلك فعليه الخراج فان عطلها فلا مال الا
ويأخذ خراجها زجرتها ويد الفحل الى اربابها ان فصل ويجوز ذلك
ان يأخذها **قال محمد بن عبد الله** وعالمه النام في الارض عشرة على خمسة
اوجه **احدها** ان يزرع صاحبها بنفسه فان عشرها جليلها
على الاختلاف الذي ذكرناه **والثاني** ان يكون بين شركتي ثمرها
جميعا يذرها واللاتا فصرها عليها **والثالث** ان يدفعها لغيره
ففي قول ابو حنيفة رحمه الله الزراعة فاسوة الا انه يقول ان
على رب الارض وفي قول ابو يوسف ومحمد والجب عبد الله عشرها
جميعا اذا بلغ نصيب كل واحد منها ما يجب فيه **العشر والرابع**
ان يدفعها مواجزة فان عشرها في قول ابو حنيفة رحمه الله
على رب الارض من اجرتها وفي قول الاخرين **العشر** على المستأجر
لان الزرع انما يخرج له دون رب الارض **والخامس** ان يذرها
عارية فالعشر على المستعير متقفا **واما عشر النخل** فانه يؤخذ
من ارضه ضعف ما يؤخذ من ارض السليم ويؤخذ من نسيانهم

اذا كانوا

اذا كانوا ارباب الضياع كما يؤخذ من صبيان السلم ونسائهم جميعا
واما عشر الاسرار الذي يأخذها عشر السلم فانه على ثلاثة اوجه **الاول**
يأخذ من السلم وهو بيع العشر **والثاني** يأخذ من الذرة وهو نصف العشر **والثالث**
ما يأخذ من الخرج اذا دخل دار الاسلام مستائنا التجارة وهو العشر الكامل
وذلك لما روي عن عمر بن الخطاب فمواثبه عنه انه قال يزيد بن سعد
لما بعثه الى عشر اليمن امره ان يأخذ من السلم ربع العشر من اهل الذمة
نصف العشر ومن الخرج العشر **قال** ولا يؤخذ العشر من السلم ولا من الرمي
ولا من الخرج حتى يكون مال كل واحد منهم مائة درهم فصاعدا في قول
محمد بن ابي حنيفة وفي رواية عن سفيان الثوري انه قال يؤخذ من السلم اذا كان
له ما يادهم ومن الذرة اذا كان له ما يادهم ومن الخرج اذا كان له مائة
درهما **والفرق** بين عشر السلم والذي وبين عشر الخرج عشرة اشياء **الاول**
لا يأخذ من السلم والذرة حتى يحول الحول على مالها ولا يأخذ من الخرج حال الحول
على ماله او لم يحل **والثاني** لا يأخذ من السلم والذرة في سنة الواحدة الا مرة
واحدة ولا يأخذ من الخرج في كل مرة يخرج وان كان يخرج عشرة مرات في سنة
واحدة **والثالث** السلم والذرة يصدرها في كل شيء مع عيبتها الا في ثوبها
قداد يشاركه مالنا والخرق لا يصدر في كل شيء الا في ثوبه في غلام
ابنه وفي الجوارح ابنتي امهات اولاده **والرابع** لا يؤخذ من صبيان السلم
واهل الذمة العشر ولا يأخذ من صبيان اهل الحرب **والخامس** لا يأخذ
من عبيدهم **والسادس** لا يأخذ من كتابهم **والسابع** لا يأخذ من العبد المأذون
له في التجارة **والثامن** لا يأخذ من المضارب **والثاسع** لا يأخذ من السقي
ولا يأخذ من الخرج في جميع هذه الوجوه **والعاشر** يعامل الخراج في اربعة
والنقصان والتشديد والتسهيل مثل ما يعامل التجار **قال محمد بن عبد الله**
ولو من الخرج بالعاشر محرر وخير فانه يأخذ من الخرج ولا يأخذ من الحرير

وقف لله تعالى

وقف

في قول أبي حنيفة رحمه الله وصحابه وأخذ من كل ما في قول أبي حنيفة وفي قول
الشافعي لا يأخذ من كل ما في قول أبي حنيفة رحمه الله وصحابه وأخذ من كل ما في قول
تفريد أحد هاتين الأثرين بوجهه في قول أبي حنيفة رحمه الله وصحابه وأخذ من كل ما في قول
الرؤس فأما على ثلاثة أوجه **أحدها** على المورثين من أهل الذمة **والثاني**
على المصروفين في أخذهم اثنا عشر درهما **والثالث** في أخذهم اثنا عشر درهما
ولا يؤخذ منهم في السنة الأمرة واحدة **وهذا** قول أبي حنيفة رحمه الله
وصحابه وفي قول الشافعي لا تقبل الجزية إلا من أهل الكتاب والمسلمين
الأوثان من أهل الكتاب وفي قول أبي حنيفة رحمه الله وصحابه وأخذ من كل ما في قول
تقبل من جميع الأديان الأمر من أهل البيت والمسلمين **قال رحمه الله** وإن
ذميا لا يؤخذ منه الجزية حتى حال عليه الجوار أو أسلم في قول الشافعي
يؤخذ منه لما مضى وهو كالأجرة عند أبي حنيفة وفي قول أبي حنيفة وصحابه
وأبي عبد الله لا يؤخذ منه لما مضى **ولا يؤخذ عشرة أصناف منهم للزينة**
أحدهم الصبيان **والثاني** النساء **والثالث** المجانين **والرابع** العبيد
والخامس الرهبان **والسادس** القسيس **والسابع** العميان **والثامن**
الشيوخ المقيدون **والعاشر** الزمنى **والعاشر** المقطوع أيديهم وأرجلهم
وقد تكلم الفقهاء في مؤثر من أهل الذمة ومصرفهم وأولاهم فقال
عيسى بن أبيان المورثون أصحاب عشرة آلاف فأفوقها إلى عشرة آلاف
وقال بشر المورثون من كان لهم قوتهم وقوت عيالهم وزادهم ولا أولاد
من كان لهم قوتهم وقوت عيالهم ولا يكون لهم زيادة والمصرفون من لم يكن
لهم قوتهم وقوت عيالهم وقال جعفر الجندباني هو على عار البلدان
ومع قوتهم بذلك **وأما صدقة الفطر** فعلى وجهين على العبد وعلى الأحرار
على ثلاثة أصناف **الرجال** الأغنياء **والصبيان** الأغنياء **والنساء**
الفقر فالصدقة فيهم في أموال أبياتهم **وأما** الصبيان الأغنياء والصدقة

وقف

نعم

وقف لله تعالى

وقف

فهم في أموالهم في قول أبي حنيفة رحمه الله وأبي يوسف وفي قول أبي حنيفة رحمه الله
في أموال أبياتهم **وأما** العبد فعلى ثلاثة أوجه **أحدها** الكافر في قول أبي حنيفة
ليس فيه الصدقة في قول أبي حنيفة رحمه الله وصحابه وأبي عبد الله
فيه **والثاني** العبد الكامل **وهو** على وجهين للخدمة والتجارة وفي
عبد التجارة ليس فيه الصدقة في قول أبي حنيفة رحمه الله وصحابه
وفي قول الشافعي فيه الصدقة وفي عبد الخدمة الصدقة مستحقة
والثالث العبد الناقص وهو على ثلاثة أوجه **أحدها** العبد بين
أسياف أو كثر فلا صدقة فيه لأن الصدقة في عبد تام **والثاني**
الكتاب ليس عليه صدقة ولا على مولاه **والثالث** العبد المستحق
الصدقة في قول أبي يوسف ومحمد لأنه حر وفي قول أبي حنيفة رحمه الله
ليس عليه الصدقة لأن بعضه حر وبعضه عبد **وأما** كفارة
الآيات فعلى ثلاثة أوجه **أحدها** رقية أو طعام عشرة سكاكين أو
وهو بخير منها فإن كفر بالحق فيجوز بالصبر والكبر والموث
والكافر كما في كفارة الصوم وإن كفر بالكسوة فيجوز أي ثوب كان
إذا حارت فيه الصلوة في قول الفقهاء وقال بعضهم ثوب ساتع
وقال بعضهم ثوب يوارى جسد وفي قول أبي عبد الله ثوب يكتفي
في الشتاء والصيف وإن كفر بالطعام **فهو** على وجهين **أحدهما** ثوب
والثاني ثوب على ثلاثة أوجه أن أعطاهم ثوب من بلاد يتيقن
أو سويقة أو خبز أو كذا في القرب والريب أربعة أمنا في قول
أبي يوسف ومحمد وأبي عبد الله وفي قول أبي حنيفة رحمه الله
الريب يعطى ثوبين وإن ساء أعطى ثوبين من ثوبين
أربعة أمنا من شعير أو غر ولا يجوز أن يعطى بعضا وأخذ ثوبين
لأن كل واحد من هذه الثلاثة مذكورة في الخبر **وأما** الإباحة

وقف

فعلی ثلاثة ارجه انساء غداهم غداين وان شاعناهم عشاين
وهذا كله في قول الفقهاء وفي قول الشافعي الا باحدة لا يجوز
الا التملك وقال لكل سكون بر واحد وهو قول زيد بن ثابت
وابن عمر **واما التدوير** فاليد تدور على وجهين تدور في الطاعة
وتدور في المعصية **فان التدوير** في الطاعة فعلی ثلاثة ارجه **احدها**
تقول ان شغاني الله من هذا المرض او من هذا البلاء على كذا
من الصوم او الصلاة او الصدقة فاذا فعل الله تعالى ذلك لزمه ما قال
ستقفا **والثاني** ان يقول الله على ان اصوم كل جمعة او كل خميس
الله على ان اصلي في كل ليلة كذا او اعطي كل يوم الى الفقر كذا من الدراهم والدينار
ثاني واجب ايضا كالاول عند الفقهاء وهو غير واجب في قول ابن عباس
وروافه افضل **والثاني** ان يقول ان فعلت كذا فله على ان اصوم كذا
او على المساكين فاذا فعل ذلك الفعل يلزمه ذلك الصوم او الصلاة
في قول الفقهاء وفي قول الشافعي الله يلزمه كفارة واحدة وان
فعل في الصوم والصلاة **واما التدوير** فعلی ثلاثة ارجه
احدها ان يقول ان رزقي الله قتل فلان فعليه كفارة بين
ولا يلزمه ضرب فلان **والثاني** ان يقول ان رزقي الله عز او حيا
او طاعة من الطاعات او خصه من الرخص فله على ان يضرب
فلان كذا صوتا فاذا رزقه الله تعالى ذلك الشرط فعليه كفارة
واحدة ايضا فلا يلزمه ضرب فلان **والثالث** ان يقول ان
قتل فلان او ضرب فلان فله على ان اصوم كذا او تصدق
بكذا او اصلي كذا فاذا رزقه الله لا يلزمه ما قال من الصوم والصلاة
لقوله عليه الصلاة والسلام لا تدور في معصية الله تعالى **وكما**
كفارة بين ومن تدور لا يطيقه فعليه كفارة بين **واما**

في المعصية

الواجبات

الواجبات فانها على سبعة ارجه **احدها** تنفقة الزوجات والمالك
فهي على الرجل ان كان الزوجات والمالك اغنيا او فقرا **واما الزوجات**
فهم صنفان ذكور واناث فان كانوا اغنيا تنفقهم في اموالهم فان كانوا فقرا
فعلی ابايهم مادام حي صغارا فاذا اكبروا سقطت نفقة الاباء الا ان يكونوا مرضى
لا يقدرون على العمل **واما البنات** فان تنفق عليهن فلهن ما يتوجبن **واما تنفقة**
الوالدين فانها واجبة على الولد خاصة لا يشترك فيها احد اذ المالك لها
مال ولا خلاف في ذلك **واما الوهم** فانها واجبة على الرجل في مال الله في قول
الفقهاء وابن عباس الله وفي قول الشافعي لا تنفقة لاحد من الاقرب الا بالوالد
على الولد ولا تنفقة الولد على الوالد **واما تنفقة الوهم** غير المحرم
فانها واجبة ايضا كنفقة الوهم المحرم في قول عبد الرحمن وابن الجوزي
وابن عباس الله وفي قول الفقهاء غير واجبة له ومع ابن عباس
في هذه رواية **احدى** الروايتين تنفقة الرجل اذا عجز عن بيت المال
ثم على الوهم المحرم ثم على الوهم غير المحرم ثم على السليم وفي الرواية **الاولى**
تنفقة الرجل على الوهم المحرم ثم على الوهم غير المحرم ثم على بيت مال السليم ثم
على السليم **واما تنفقة الاجانب** اذا عجزوا فهي على بيت المال ثم على
اغنياء الناس في قول ابن عباس الله وفي قول الفقهاء ليست
بواجبة **واعلم** ان هذه الحقوق على وجهين **وجه** منه للفقراء خاصة
دون غيرهم من نواب السليم وهي عشرة اشياء **احدها** الزكاة **والثاني**
الصدقات **والثالث** العشور **والرابع** خمس الغنائم **والخامس** المعافاة
والسادس خمس الكازر **والسابع** ما يأخذ العاشر من تجار السليم **والثامن**
صدقة الفطر **والتاسع** الكفارات **والعاشر** التدوير **وجه** فيها نواب
السليم من بناء الرباطات والمساجد والخانات واصلاح القنابر وتعليق
مها آرائق الغزاة وآرائق القضاة والمغني وغيرهم وهي خمسة اشياء

اولها الجزية والثاني للخراج والثالث ما ياتي العاشر من تجار اهل الذمة
والرابع ما يات من العاشر من تجار اهل الحرب والخامس صدقات بني
 تغلب المصعقة وهذا قول ابي عبد الله وفي قول الفقهاء وفي قول
 الشافعي توضع الصدقات كلها في ثمانية اصناف وهم الذين ذكرهم
 الله تعالى هن الاية اما الصدقات للمفقراء والمساكين الا الوفاة
 قلوبهم فانهم ساقطون **وتقسم على ثمانية اقسام ثم قال** ولا يجوز اعطاء
 الزكاة الى اثني عشر صنفا **احدها الوالدين** فمن فوتهم وان بعدوا
والثاني الى الاولاد وان سقطوا **والثالث** الى الاغنياء **والرابع** الى الكفار
والخامس الى بني هاشم في قول ابي يوسف ومحمد وابي عبد الله ويجوز
 في قول ابي حنيفة **والسادس** الى عبيد هولاة الذين عدوناهم **والسابع**
 عبد نفسه **والثامن** الى امهات اولاده **والتاسع** الى مدبريه **والعاشر**
 الى مكاتبه **والحادى عشر** الى الزوجة **والثاني عشر** الى الزوج **في قول**
 ابي حنيفة رحمه الله ويجوز اعطائها اليه في قول ابي يوسف ومحمد
 وابي عبد الله ولو اعطى الزكاة الى الاصناف الستة الاول ولم يعلم
 ثم علم فان عليه ان يعد في قول ابي يوسف والشافعي وهو كن
 ترضاء بما يجسر صلى ثم علم فان عليه ان يتوضا بما طاهر بعد
 الصلاة وليس عليه ان يعد في قول ابي عبد الله وابي حنيفة **والله**
 وحده وهو كن صلى على الثرى فلما يغنى الله صلى الى غير الصلاة فليست
 ان يعيد الصلاة ولو انه دفع الزكاة الى احد من هولاة الاصناف الستة
 الاخرى ولم يعلم ثم علم بعد ذلك فعليه ان يصيد متقالاته لم
 من ملكه بعد دوت المرأة والزوج فان حكم المرأة حكم الستة الاولى في
 هذه المسئلة **واما الزوج** فهو خلاف ما ذكرنا **قال** ويجوز ان يعطى
 الزكاة قبل وجوبها السنة او التري في قول الفقهاء والشافعي **والثاني**

ولا يجوز

ولا يجوز في قول مالك **واما الخلق** فقضا الزكاة كما في الصامت
 في قول الفقهاء وابي عبد الله وفي قول الشافعي ليس فيها الزكاة
كتاب الصيد اعلم ان المسائل في الذبح سبعة وكل مسئلة
 منها على ثلاثة اوجه **احدها** مسئلة ماهية الذبح **والثاني** مسئلة
 موضع الذبح **والثالث** مسئلة ما يذبح به **والرابع** مسئلة ما يحل بغيره
والخامس مسئلة الجيفة فانه لا يحل ما لم تنك ذكاته **والسادس** مسئلة
 التسمية في الذبح **والسابع** الكراهية في الذبح **فاما ماهية** الذبح فانه قطع
 ثلاثة اشياء الخلقوم والمرى والودجف فلا يكون مذبحا الا بقطع هذه
 الثلاثة في قول ابي حنيفة واصحابه وابي عبد الله وفي قول الشافعي
 اذا قطع الخلقوم والمرى جاز **واما موضع** الذبح فتلاثة اعلى الخلق
 وادسطة واسفله الا ان المستحب في الابل النحر والبقر المشاة
 الذبح فمن قدر على الذبح في هذه المواضع الثلاثة فلا يجوز في غيرها
قال ولو وقع ابل او شاة او بقر في يوتنوسا فانه يوجبا سكين حيث
 ما كان من نفسه فيكون ذكاته له وكذلك لو نذ ابل او بقر او شاة ولايته
 على اخذ فانه يرمي بسهم او يطعن برمح او يضرب بسيف كما يفعل
 بالوحوش ويسمي فانه يكون ذكاته له وهذا قول ابي حنيفة واصحابه
 وابي عبد الله في كلا السالتي ولما في قول الشافعي فليس ذلك
 بذكاة **واما الذي يذبح** فان كل شئ يقطع الارواح ونحوها
 يجوز به الذبح ان كان حديدا او صغرا او ذهب او فضة او حيا
 او خسبا او حرا او قصبا او غير ذلك الا لامة اشياء الظفر المروع
 والسن المتروع والعظم وهو قول ابي عبد الله واهل الحديث
 وفي قول ابي حنيفة رحمه الله واصحابه هي كل دابة غير محرمة
واما من يجوز ذبحه فان ذبيحة كل مسلم وكل كتاب حرا كان

أو امرأة محرمة كان أو عبدا صغيرا كان أو كبيرا أيضا كانت أو نسفا جنبا كان
 أو طاهرا عالما كان أو جاهلا بركان أو فاجرا لا ذبيحة ثلاثة أشياء لا تشرك
 والمريد إلى أي دين كان والذي ترك التسمية عبدا **فاما الصافي**
 إذا ذبح فإنه لا يحل في قول أبي يوسف ومحمد ويحل في قول عبد الله
 وأبي حنيفة **قال** وإذا سمع المسلم من الكافي باسم والدعوى أو الدعي
 لا يحل أكله عند أبي حنيفة رحمه الله وأصحابه ويحل عند أبي عبد الله والشافعي
واما الذي يحل بغير الذبح فهو على ثلاثة أوجه الجراد والسمك والخيف
 إذا خرج من بطن أمه ميتا **واما** الجراد فلا خلاف فيه وكذلك السمك
 إذا صيد في البحر والصيدا كانت من كان أو مشركا أو مرتدا أو غيرهم **واما**
 الطافي من السمك فإنه مكروه عند أبي حنيفة رحمه الله وأصحابه والشافعي
 يكره عند أبي عبد الله ومالك والشافعي **واما** الخيف فإنه لا يحل يأكل
 يترك ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله ويحل في قول أبي يوسف
 ومحمد وأبي عبد الله والشافعي لقوله عليه الصلاة والسلام ذكاة أمه
واما التسمية فإن القول فيها ثلاثة **قال** بعضهم تحل الذبيحة أن تترك
 التسمية ساهيا أو عامدا وهو قول أبي بكر الأصم والشافعي **وقال**
 بعضهم لا يحل أن تترك ساهيا أو عامدا وهو قول أبي ثور **وقال**
 بعضهم يحل أن تتركها ساهيا ولا يحل أن تتركها عامدا **لقوله** تعالى
 ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وهو قول أبي حنيفة رحمه الله وأصحابه
 وأبي عبد الله **قال** ولفظ التسمية عند الذبيحة سنة ويقال تركها
 معصية ولو أنه قال كان التسمية لا اله الا الله أو قال سبحان الله
 أو قال لله رب العالمين يريد بها التسمية فهو جائزة والأصح أن يقول باسم الله
واما الكراهية فإنه ثلاثة أشياء **أحدها** طهر النساء على الأرض كرها
 إلى الذبح **والثاني** استحاد الشفرة بمطر النساء **والثالث** الخنع قبل

مفارقة

مفارقة الذبح من الجسد وهو كسر العنق **وإدب** الذبح سبعة أشياء
أحدها أضعاف النساء على الأرض بالوقوف **والثاني** أضعافها
 على يسارها **والثالث** أقبال وجهها إلى القبلة **والرابع** شد
 ثلاثة ثلاثة قوائم منها وتخليه أحدهم **والخامس** أن يذبحها
 بفضة **والسادس** أن تكون الشفرة حديدية **والسابع** أن يسرع
 في ذبحها وأمر الشفرة على حلقها **واعلم** أن جميع الحيوان طاهرة
 أوجه الناس والبهائم والطيور والوحوش والطيور والحيوانات
 الأرضية وذوات البر **فاما** الأضاني فإنه محرم كله ولا يجوز
 الانتفاع بشيء من حسنها **واما** البهائم فإنها على ستة أوجه
 ثلاثة منها حلال بلا خلاف فهي الأمل والبقر والغنم والحمير
 من جملتها وأثنان منها محرمان في قول أبي حنيفة رحمه الله وأصحابه
 وأبي عبد الله والشافعي وهي البغال والحمير وكذلك البهاة
 وفي قول مالك وشريك الراسي هما حلالان **والسادس** الفرس
 فإن لحمه حلال في قول أبي يوسف ومحمد وأبي عبد الله والشافعي
 ومالك وفي قول أبي حنيفة رحمه الله مكروه **واما** الوحوش
 فإنها حلال باجمعيها بلا خلاف أن قتلت في الصيد أو ذبحت
 بعد الأخذ وإذا نزلها والوحوش على الأهل والأهل فإن حكم
 الولد حكم الأم في ذلك **واما** السباع فإنها على وجهين **أحدها**
 المعتاد به على الإنسان **والثاني** النافر عن الإنسان **فاما**
 المعتاد به فإنها محرمة بأسرها بلا خلاف وهي مثل الذئب
 والفهد والثعلب والأسد والذئب والخنزير والكلب والسيامة
واما النافر فإنها حلال في قول الشافعي ومحمد وفي قول
 أبي حنيفة رحمه الله وأصحابه وأبي عبد الله وهي مثل الضبع

٢٧

على الوحوش

وان اوى واشباهها وكذا في السنن النبوية والاهلي **واما الطيور**
فانها على نوعين **نوع** منها ذوات الخالب **ونوع** لا تخالب لها **واما**
التي لا تخالب لها فانها حلال كلها الا ان اكل الغراب مكرهة **واما**
اصحاب الخالب فانها حلال عند مالك رحمه الله ومكرهة في قول ابى
رحمة وصحابه وابى عبد الله **لقوله** صلى الله عليه وسلم ان الله حرم
كل ذي ناب من السباع وذي خلب من الطير **واما** حشرات الارض
فانها محرمة في قول ابى حنيفة رحمه الله واصحابه وحلال في قول
ابى عبد الله وسائر الناس الا انها مكرهة وهو مثل الحية والضف
والبرص والقفند والسحفاه والعاره وابى عرس واشباهها
واما ذوات العرج فانها محرمة سوى السمك باجناسها في قول
الفقهاء **واما** في قول السانعي وابى عبد الله فانها على الاباحة
وان اجتنب ما سوى السمك منها فانه احسن **قال** وسبعة
من البهائم حرام وهي ما ذكر الله تعالى كتابه الغنم وما اهل كعب
الله به والخنزيرة والوقورة والمتروية والبطيخة وما اكل
السبع الا ما ذكيت وما ذبح على المنصب فان اذرك ذكاة الخنزير
فهي حلال **قال** وفي اذكار الذكاة ثلاثة اقسام **فاما** في قول مالك
اذا استيقن انه لو تركها ماتت فهي ميتة لا تحل بالذبح وفي قول
السانعي اذا لم يبق منها الا حياة الذكاة لم تحل بالذبح وفي قول
ابى حنيفة رحمه الله واصحابه وابى عبد الله اذا وقع الذبح
وفها حياة حلت **قال** ويكره من الشاة المذبوجة سبعة اشياء
الذكر والحيا والعض والمزاج والمثانة والانشين والدم الذي
يخرج من اللحم والكبد والطحال **واما** الدم السقوع فانه حرام
وهو من الحرمات الاصلية **قال** ويلزم الجلالة من الانعام في سجن

اذا اراد ذبحها ان يجسها اياما ويعلمها حتى ينطف اجوامها ثم يذبحها
قال ويحل من الميتة خمسة عشر شيئا الا الخنزير فانه لا ينتفع بشيء
من جنسها سوى بعض شعرها فانه قد رخص فيه للاسكنة الصوف
والوبر والشعر والقرن والسن والظفر والعظم والظلف في قول
الفقهاء وابى عبد الله وفي قول السانعي لا يحل **والعاشر** الجلود
الجلد اذا ذبح فقد طهر في قول الفقهاء وابى عبد الله وفي قول مالك
لا يحل الجلود وان ذبح **والحادى عشر** البيضة **والثاني عشر** اللبن حلال
في قول ابى حنيفة رحمه الله وابى عبد الله وفي قول ابى يوسف
والشيخ الستة بيضة واللبن مكره **والثالث عشر** العصب في قول
الكثير الفقهاء وفي قول الشيخ هو مخطئ عنه **والرابع عشر** الحافر **والخامس عشر**
الميتار وقد قال بعض الفقهاء ان المزارع والمثانة والكرش اذا ذبح
فقد طهرت **واما** جلود السباع اذا ذبحت حلت في قول ابى حنيفة
رحمه الله واصحابه وان لم تذبح وانما في قول ابى عبد الله
والسانعي فانه لا يحل الا بالرباع **والصيد** على خمسة اقسام
احدها صيد الكلب واشباهه من السباع **والثاني** صيد البليد
واشباهه من سباع الطير **والثالث** صيد الوحش بالسهم **والرابع**
صيد الطير بالسهم **والخامس** صيد المرافق **فاما** صيد الكلب
فانه لا يحل الا بخمس شرايط **احدها** ان يكون الكلب معلما **والثاني**
ان يكون الا برسال على الصيد من صاحبه ولا يكون في تلقا نفسه
والثالث ان يسمى على الا برسال واحكام التسمية في هذه الامور
في الذبح **والرابع** ان يخرج الصيد ويديه **والخامس** ان
حده **فاما** الكلب اذا قتل الصيد ولا يخرج ولا يديه فانه
لا يجوز اكله في قول ابى حنيفة رحمه الله ومحمد وسفيان وخوارج

من جملة اوقاف المحقق احمد البساط

وقف

في قول ابي يوسف وابي عبد الله **واما** الكلب اذا اكل الصيد
فانه يؤكل في قول مالك ولا يؤكل في قول ابي حنيفة رحمه الله
وصاحبه وابي عبد الله **قال** وانه لا يؤكل في قول ابي حنيفة
على صاحبه اول امساكه فانه لا يؤكل حتى يكره الترك
في كل مرة في قول ابي حنيفة رحمه الله وصاحبه ويجوز اكله في قول ابي عبد الله
قال ولو ان كلبا يصيد ويسكن على صاحبه ثم اناغم اكل منه مرة في
الي حنيفة رحمه الله مصادره وما يصيد بعد ايضا حرام حتى يكره الترك
فيقول في قول ابي عبد الله ما اكل منه حرام وغيره حلال فلا كان او بعدا
فاما صيد البازي فانه لا يحل الا باربعة اشياء **احدها** ان يكون
والثاني ان يكون الارسل من صاحبه **والثالث** ان يسمى الله تعالى
على الارسل **والرابع** ان يخرج الصيد **فاما** ان اكل من الصيد فانه
لا يحرم لانه لا يمكن ضربه والكلب يملك ضربه حتى لا ياكل **قال** وتعلم
البازي ان يحبك اذا دعوت وتعلم الكلب ان لا ياكل من صيده لانه اذا
اكل فانا اسكت على نفسه لا على صاحبه **واما** صيد الوجوه بالسهم
فانه لا يحل الا بثلاثة **احدها** ان يكون الود منه **والثاني** ان يسمى
تعالى **والثالث** ان يخرج السهم الصيد **قال** ولو انه مرعى صيد في
الصيد عنه فيصير بعد يوم او اكثر ووجد ميتا فلا يؤكل منه في
قول ابي حنيفة وصاحبه وفي قول ابي عبد الله ياكل منه لانه
من ضربه وقتله ثم ذك الضرب على يقين وفي غير على شك والا
باليقين ارجح من الاخذ بالشك **قال** ولو انه مرعى صيد فتزوي
من جيل او وقع من سطح او ذك كان او وقع السهم على الارض ثم اصاب
الصيد او وقع على حايطة او خرج من اصاب الصيد فتزوي فانه
لا يجوز اكله في قول الفقهاء ويجوز في قول ابي عبد الله **واما** صيد
بالسهم

وقف

بالسهم

من يبدل وقفه عليه لعنة الله وخير

وقف

بالسهم فانه لا يحل ايضا الا بثلاثة اشياء **احدها** ان يكون الود منه **والثاني**
ان يسمى الله تعالى على الود **والثالث** ان يخرج الصيد فلو انه مرعى الصيد
الوجوه فتزوي في ما مات فانه لا يؤكل في قول الفقهاء ويجوز في قول
ابي مسعود حيث سئل في ذلك فقال لم اعمل الماء فيفرقه ويجوز اكله في
ابي عبد الله **واما** صيد المعراض فانه لا يحل ايضا الا بثلاثة اشياء
احدها ان يكون الود منه **والثاني** ان يسمى الله تعالى على الود
والثالث ان يصيب الصيد بحل فان اصابه بضره وقتله فلا
اكله **قال** وفي جميع ما ذكرنا اذا وجد الصيد حيا يجوز اكله فان وجد
ميتا ينبغي ان يذبحه فان لم يذبحه وقد امكنه حتى مات فانه لا يؤكل
وان لم يمكنه الذبح اكله ثم

وقف